استثمار قطري بـ5 مليارات دولار في اليونان

4

الاقتصاد الصيني والتحول الكبير

13

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1918) السنة الثامنة -الثلاثاء (28) ايلول 2010

هل أن نسبة الفقر البالغة 23 % متسقة مع حجم الموارد البشرية والمادية للعراق؟

الاقتصادي | العدد (1918) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) ايلول 2010

خبراء: القوانين الاقتصادية الاخيرة خطوة في طريق اقتصاد وطني رصين

بغداد/ علي الكاتب

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين أن القوانين الاقتصادية التي شرعت مؤخرا كانت تأثيراتها ايجابية في تعزيز النمو الاقتصادي للبلاد والقدرة الشرائية وتحسين دخول المواطنين، مما أدى إلى الإسهام في إنعاش الوضع الاقتصادي ومستوى الرفاه الاجتماعي.

وقال الدكتور شاكر الاسدي الخبير الاقتصادي في المنتدى الاقتصادي العراقي الألماني: إن إعداد الحكومة العراقية لخطة طموحة للميزانية المالية لسنة ٢٠١٠ التي تهدف إلى عدد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية وإيجاد اقتصاد متوازن ودفع عجلة النهوض الاقتصادي في بلد عانى ولا يزال يعاني من عدد من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والخروج من واقع الأزمات التي ظل يراوح فيها لسنوات وعقود من الزمان.

وأضاف أن إطلاق الخطة الخمسية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ وضعت الخارطة الاستثمارية لعدد كبير من المشاريع الإستراتيجية المهمة في جملة من القطاعات الحيوية التي تبلغ كلفها ما يقارب الـ(١٨٦) مليار دولار اميركي بهدف تطوير الاقتصاد العراقي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن العراقي وإيجاد فرص عمل للكثير من العاطلين عن العمل والمساهمة في القضاء على البطالة وغيرها من الفوائد الأخرى.

ويشير الى ان هناك خطوات من غير الممكن انكارها لتحسين مستوى القطاع الزراعي الذي عانى كثيرا خلال السنوات المنصرمة من التدهور والتراجع في مستويات انتاجه والذي يعد اساسيا للمواطن العراقي في تأمين سلة الغذاء اليومية له، وكذلك تقديم المساعدات المختلفة للمزارعين والفلاحين للاسهام في زيادة غلة الارض الزراعية بما يسهم في رفع مستويات دخله والحد من الفقر وتأمين الغذاء للمواطن.

من جانبه قال الدكتور سعيد علي احمد التدريسي في كلية العلوم الاقتصادية إن امام البلاد طريقا نحو تنفيذ سياسات التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، والجهات الحكومية هي المعنية الأكبر بالأمر،اذ عليها مهام آنية ومستقبلية في هذا السياق برغم ما تلاقيه من صعوبات ومعوقات من الممكن تلافيها لاحقا متى ما توفرت الإرادة القوية في تجاوزها وتعاضد الجهات غير الحكومية من المنظمات والأكاديميين من اجل الخروج برؤية مشتركة للنهوض بواقع الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن التشريعات البيئية واستراتيجيات وخطط التنمية تؤكد على ما قلناه في دورها في مجال التنمية المستدامة، خاصة في مجالات الدراسات البيئية المتكاملة وتقييم الآثار البيئية لأية نشاطات تنموية والبشرية في المقابل من اجل العمل على دمج البعد التنموي والاقتصادي البيئي مع البعد البيئي الذي عانى من أضرار كبيرة في الحقبة الماضية طوال سنين، خاصة في مجالات تحسين الواقع الصحي وتطوير الأنظمة في المؤسسات الصحية والتوسع الأفقي في بناء المستشفيات والمراكز الصحية وبناء القدرات الحقيقية للمؤسسات الصحية في البلاد لتوفير الرعاية الصحية لعموم الطبقات والشرائح الاجتماعية خاصة للفئات الاجتماعية الفقيرة.

الاتصالات: الفترة المقبلة تشهد إنجاز الكثير من المشاريع

بغداد/ المدى الاقتصادي

أكدت مسؤولة في وزارة الاتصالات أن وزارتها جادة في الارتقاء بواقع الاتصالات سعياً منها لتقديم أفضل الخدمات للمستهلكين.

وقالت مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة الهام حسن علي: ان الفترة المقبلة ستشهد تحسنا يلمسه المواطن في مجال خدمات الاتصالات وتحديدا في نهاية العام الحالي ٢٠١٠ خاصة مع قرب انجاز الكثير من المشاريع الحيوية والمهمة التي تقوم بها الوزارة وشركة الاتصالات والبريد والشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) والتي من شأنها تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال.

وأضافت أن ذلك يأتي انطلاقاً من حرص الوزارة على توفير أفضل الخدمات في مجالات الاتصالات والانترنيت للمواطنين والنهوض بواقع عمل الوزارة في هذه الفترة الحرجة.

وتابعت:أن الفترة الماضية أظهرت تراجعا في قطاع الاتصالات خلال الأعوام الأخيرة المنصرمة لظروف صعبة أحاطت بالبلاد وشلت قطاع الخدمات بشكل عام، مبينة ان قطاع الاتصالات بشكل خاص شهد نموا وكبيرا وكانت العقود الموقعة للمشاريع خلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٨ ومشاريع سنة ٢٠٠٩ بداية النجاحات وأول قطافها لصيانة الشبكات الهاتفية التي تضررت كثيرا في الفترة الماضية.

ولفتت الى ان اهم المشاكل الحالية تكمن بعدم الوصول الى نسبة انجاز متكاملة بسبب غياب التنسيق والتعاون الذي تبديه الدوائر والجهات الخدمية الأخرى التي ينصب عملها في كثير من الأحيان بحدوث أضرار على الشبكات الخارجية وعدم تكامل انجاز عموم المشاريع سواء من مشاريع لتطوير البدالات ومشاريع التقنيات الحديثة للمعلومات بسبب ترابطها وتكوينها لحلقات يكمل بعضها الآخر.

ودعت إلى"تضافر الجهود سعياً لانجاز جميع المشاريع لترابطها الوثيق فيما بينها وتحقيق السرعة في الانجاز لاسيما وان مشاريعنا مهمة وحيوية في الوقت ذاته لمشاريع نصب البدالات الحديثة NGN لإحلالها محل البدالات القديمة في عموم المحافظات ومشروع IP بروتوكول المعلوماتية، فضلا عن مشاريع التراسل لربط المحافظات فيما بينها مشروع (DWDM) ومشروع المايكرويف المنفذ ضمن خمسة محاور ثلاثة منها ضمن البنك الدولي للقاطع الشمالي والجنوبي والغربي ومحوران آخران ضمن المنحة اليابانية احدهما باتجاه الشمال والآخر باتجاه الجنوب ومشاريع اللاسلكي والانترنت لإيصال خدمات الانترنت للمنازل وجميع هذه المشاريع من شأنها تقديم المستوى المطلوب من الخدمات الذي تطمح اليه الوزارة وتشكيلاتها من خلال ربط الاتصالات بين العراق ودول الجوار، حيث تقوم تلك الشركات الاستثمارية بالعمل على إيصال خدمات الاتصالات والانترنيت بين العراق وتلك الدول بما يضمن تقديم أفضل الخدمات للمواطن بشرط عدم الاستثمار في مجالات البنى التحتية للاتصالات العائدة للوزارة، حيث قمنا بهذا الصدد بتوقيع عدد من العقود الاستثمارية ومنها مشروع القابلو البحري الذي يربط العراق بدول العالم والذي يعد من المشاريع الاستثمارية الكبيرة المنفذة حاليا والتي وقعتها الوزارة مؤخرا".

وأشارت إلى أن هناك أسبابا ترجح كفة التوجه نحو الاستثمار والعمل جنبا إلى جنب مع شركات القطاع الخاص منها قلة التخصيصات المالية المخصصة للوزارة والتي لا تتناسب مع طموحاتها ومشاريعها الحالية والمستقبلية، ومن هنا كان البحث عن بدائل لتوفير المبالغ المطلوبة لانجاز تلك المشاريع وإعطاء فرصة للقطاع الخاص للعمل بمشاريع الاتصالات بما يسهم في تعزيز دوره في أعمال البناء والاعمار الحاصلة في البلد وتحقيق نوع من التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص والإسهام في نهضة البلاد وتطورها،لاسيما أن كلاهما يكمل الآخر بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وبينت مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة أن الوزارة ومنذ لحظة تأسيسها في سنة ٢٠٠٣ وانشطارها عن وزارة النقل عانت من نقص الكوادر الكفوءة لإدارة مشاريعها والقيام بأنشطتها، الأمر الذي تسبب بحدوث عرقلة واضحة في إعمالها، فضلا عن استحداث هيئة الإعلام والاتصالات التي يتقاطع عملها مع عمل الوزارة بقانون رقم ٦٥ في حين أن الوزارة لم يتم المصادقة على قانونها لحد الآن الذي يحدد صلاحياتها وصلاحيات الهيئة، خاصة في قيام الوزارة بمهمة تحديد سياسة الاتصالات في البلاد والتنسيق والتعاون مع الهيئة في عملية منح التراخيص والترددات من اجل النهوض بواقع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العراق.

الشارقة/ خاص بالمدى الاقتصادي

لفت تقرير للطاقة إلى تجاوز الاهتمام العالمي بالطاقات المتجددة كمصدر نظيف للطاقة مرحلة الدراسة والتحليل إلى مرحلة إقامة المشاريع الضخمة والاعتماد على الفائدة الاقتصادية لهذه المشاريع في تنمية الاقتصاد العالمي مشيراً إلى انه ما يزال الاهتمام الذي تظهره الدول النامية محصوراً في إقامة بعض المشاريع بإمكانيات اقتصادية محدودة على الرغم من حاجتها الماسة للطاقة بأنواعها، وتسعى الدول التي لا تمتلك مصادر للطاقة التقليدية أو تعجز تلك المصادر عن تلبية الطلب المحلي إلى تطوير وسائلها وأدواتها لتامين جزء من حجم الطاقة المطلوب مما يتوفر لديها من مصادر للطاقة المتجددة حيث نجحت الكثير من الدول النامية في وضع الخطط والاستراتيجيات والبدء بالعمل والإنتاج الفعلي من تلك المصادر.

تقرير للطاقة: الدول الفقيرة بمصادر الطاقة التقليدية تواجه تحديات لتأمينها من المصادر النظيفة

وبين التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال أن الصين في مقدمة الدول التي سعت وتسعى دائما إلى تنويع خليط إنتاج الطاقة لديها للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب وتتمحور الجهود الصينية في هذا المجال على تنمية قطاعي الغاز الطبيعي والطاقة النووية من جهة وزيادة مشاركة الطاقة البديلة من جهة أخرى، بما يرفع نصيبها في هيكلية الطاقة مع الأخذ بعين الاعتبار أن البدائل التي يمكن إضافتها إلى خليط الطاقة في بلد ما تخضع لثلاثة محددات رئيسة يأتي في مقدمتها مدى توفر الإمكانات التكنولوجية، يليها توافر الكفاءات البشرية وأخيرا الجدوى الاقتصادية.

ولاحظ التقرير أن تكنولوجيا الرياح مثلا متاحة لجميع الدول (نامية ومتقدمة) ولا توجد ضوابط لاستخدامها، أما فيما يتعلق بتوفر وإعداد الكوادر البشرية فهذا ممكن وقابل للتطوير، وفيما يتعلق بالجدوى الاقتصادية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة نلاحظ أن تكلفة المواد الأساسية اللازمة لأجهزة الطاقة المتجددة والظروف المناخية السائدة لدى بعض الدول وكذلك الظروف الجغرافية تعتبر من التحديات التي تحد من استخدام مصادر الطاقة المتجددة من الناحية الاقتصادية.

مبيناً انه على الرغم من تعدد المعوقات إلا أن هناك تجارب ناجحة على المستوى الاقتصادي في مجال استخدام الطاقة المتجددة، وعلى سبيل المثال التجارب الخاصة بتوليد الكهرباء وتحلية وضخ المياه والإنارة والبث اللاسلكي وتدفئة المياه والهواء لأغراض منزلية بواسطة المجمعات الشمسية وتجفيف المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى مشاريع تطوير شبكات الخلايا الضوئية لإنتاج الكهرباء، فيما تذهب دول أخرى مسافة ابعد في سبيل تطوير مصادر الطاقة المتجددة من خلال الاستفادة من مخزون اليورانيوم والصخر الزيتي، ومن اجل تحسين جدوى استخدام وتطوير مصادر الطاقة المتجددة لابد للدول والشعوب العمل على إيجاد طرق وأساليب مستحدثة لتخزين الطاقة الشمسية المنتجة على سبيل المثال لفترات طويلة دون فقدها بالإضافة إلى الاستعانة بالطاقات البشرية المحلية في تطوير وتصنيع متطلبات إنتاج الطاقة وإيجاد مستوى مرتفع من الوعي لدى المستهلكين لدى كافة الفئات والطبقات بأهمية الطاقة.

وأوضح التقرير أن القوانين الجديدة كافة التي يتم إقرارها في إطار تحسين القدرة الإنتاجية من مصادر الطاقة النظيفة تصب في مصلحة جذب الاستثمارات المحلية والخارجية وتنويعها لدى تلك الاقتصاديات لما يحمله من فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية وما يدعم هذا الاتجاه هو الارتفاع النسبي المتواصل للتكاليف والمخاطر المصاحبة لاستخدام مصادر الطاقة التقليدية ناهيك أن الرياح والطاقة الشمسية والماء هي مصادر مجانية ستساهم في إيجاد معادلة التوازن بين متطلبات الطاقة والاستقرار الاقتصادي والبيئة كلما تطور الإنتاج وأساليبه.

وفيما يخص أهم الأحداث الجارية في قطاع النفط والغاز لمنطقة الخليج العربي، فقد أجملها التقرير بما يلي:

ففي الإمارات شارك المدير التنفيذي لمجموعة نفط الهلال بدر جعفر في جلسة خبراء استضافها وأدارها رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين، على هامش منتدى الاستثمار الدولي سوتشي ٢٠١٠، أضخم تجمع استثماري نوعي في روسيا والذي أقيم بحضور أكثر من ٧٠٠٠ مشارك. وبعد أن أصغى الحضور إلى كلمة السيد/ بوتين، ألقى السيد/ جعفر كلمة له خلال الجلسة أشاد خلالها بتطوير المناخ الاستثماري في روسيا، وتحديث القوانين والانفتاح الاقتصادي بما ينسجم مع متطلبات الاستثمار الأجنبي.

من جهة ثانية، قامت وحدة طاقة براتاني التابعة لشركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) بشراء كامل حصة شركة توتال البالغة ٨١ بالمائة في رخصتي إنتاج من امتيازين بحقل أوتر النفطي في بحر الشمال، ويبلغ متوسط إنتاج حقل أوتر منذ بداية العام نحو ثمانية آلاف برميل يوميا. ولم يتم ذكر أية تفاصيل مالية.

وفي بغداد قام العراق وتركيا بتجديد اتفاق لتشغيل خط أنابيب نفطي رئيسي ينقل نحو ربع صادرات العراق من النفط الخام، يذكر أن تمديد الاتفاق يتضمن تعديلات بزيادة الرسوم المدفوعة إلى تركيا وحصانة قضائية من الحجز على النفط العراقي، ويحتاج العراق لدعم إمكاناته في تصدير النفط سريعا إذا أراد الاستفادة بالكامل من خطته لزيادة إنتاجه النفطي لنحو أربعة أمثاله. وقد تم تمديد الاتفاق لمدة ١٥ عاما في الوقت الذي يقوم فيه العراق بتطوير حقوله النفطية لزيادة الإنتاج إلى مستويات غير مسبوقة مما يتطلب مزيدا من منافذ التصدير. وينقل خط الأنابيب كركوك-جيهان الذي يمتد ٩٧٠ كيلو مترا النفط من الحقول في شمال العراق بالقرب من كركوك إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وتبلغ طاقة خط الأنابيب الذي بدأ تشغيله في عام ١٩٧٧ نحو ١,٦ مليون برميل يوميا لكنه ينقل عادة حوالي ٥٠٠ ألف برميل يوميا.

وعلى صعيد منفصل، أرجأ العراق مناقصة لمنح عقود تطوير ثلاثة حقول غاز إلى ٢٠ أكتوبر تشرين الأول بعدما طلبت بعض الشركات مزيدا من الوقت لدراسة شروط العقود، وكان من المقرر طرح المناقصة في أول أكتوبر بعد تأجيلها شهرا من قبل، وكانت ثمان شركات قد طالبت الوزارة بتأجيل المناقصة لمنحها المزيد من الوقت لدراسة البروتوكول النهائي بعدما أجرت الوزارة بعض التعديلات، يذكر أن أيني الايطالية وميتسوبيشي اليابانية دفعتا رسوم المشاركة لجولة المناقصات العراقية الثالثة ليصل عدد الشركات المتوقع مشاركتها إلى ثلاث عشرة شركة. ومن المتوقع أن تدفع شركة أو شركتان أخريان رسوم المشاركة في الفترة القادمة. وسيطرح العراق عقودا لتطوير حقل عكاس في الصحراء الشرقية، إلى جانب حقل المنصورية بالقرب من الحدود الإيرانية في محافظة ديالى وحقل سيبا في البصرة جنوب البلاد، ويقدر إجمالي احتياطيات الحقول الثلاثة بنحو ١١,٢٣ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي. وقامت شركات منها اديسون الايطالية وتوتال الفرنسية وكوجاس الكورية الجنوبية وتي.ان.كيه-ب.بي الروسية بالتسجيل للمشاركة في المناقصة ودفعت الرسوم المقررة وتلقت النسخ النهائية من نموذج العقد في وقت سابق من الشهر الجاري.

وتوصل العراق وسوريا إلى اتفاق مبدئي بشأن إقامة ثلاثة خطوط أنابيب كبرى تمتد بين حدود الدولتيْن من أجل نقل النفط الخام والغاز من الحقول العراقية إلى ميناء بانياس السوري المطل على البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ القدرة الإنتاجية لأحد خطوط أنابيب الخام ١,٥ مليون برميل يومياً، فيما تبلغ قدرة الخط الثاني إلى ١,٢٥ مليون برميل يومياً. هذا ولم يفصح عن القدرة الإنتاجية للخط الغازي. وتأتي هذه الخطوة فيما يسعى العراق إلى زيادة إنتاجه الحالي وقدره ٢,٤ مليون برميل يومياً بواقع أربع مرّات، وذلك عقب توقيع خلال العامَيْن الماضي والحالي نحو ١١ اتفاقية نفطية لتطوير بعض من حقول البلاد الواسعة. ويُذكر أن خطوط الأنابيب العراقية-السورية التي تعتزم الدولتان إقامتها ليست الأولى على هذا المستوى. فكان الخط القديم الذي يربط بين كركوك وبانياس يقوم بنقل نحو ٢٥٠ ألف برميل يومياً قبل اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية.

من جهتها طرحت شركة لوك أويل ثاني أكبر منتج للنفط في روسيا مع شركاء أربع مناقصات جديدة لمشروعات تشييد وطاقة في إطار تطوير المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة النفطي في العراق. وتتضمن المناقصات بناء أنبوب لتصدير النفط ومجمع صهاريج ومحطة لتوزيع الطاقة الكهربائية ووحدة لمعالجة الغاز ونظام لتجميع النفط ومنشات معالجة مركزية ونظام إمداد بالمياه. وحددت لوك أويل مع شريكتها في المشروع العراقي شتات أويل النرويجية الرابع من ديسمبر موعدا نهائيا للشركات لتقديم عروضها النهائية.

وفي الكويت أعلنت شركة ايديمتسو كوسان اليابانية التي تعمل في مجال تكرير النفط عن تأجيل اتخاذ قرار بالاستثمار في مشروع مصفاة في فيتنام بكلفة ٥,٨ مليار دولار الذي تشارك فيه الكويت بنسبة ٣٥,١٪، وهي نسبة مساوية للنسبة التي تشارك بها الشركة اليابانية نفسها، ما يرجئ البدء بالمصفاة حتى العام ٢٠١٤. حيث أن المجموعة وشركاءها يعيدون حساباتهم في تكلفة المصفاة المفترض أن تبلغ طاقتها التكريرية ٢٠٠ ألف برميل في اليوم، كما أن قرارا نهائيا بشأن الاستثمار كان متوقعا هذا الصيف، أرجئ إلى مارس ٢٠١١.

وفي سلطنة عمان أسند مجلس المناقصات مشروعا لإنشاء محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية في بركاء المرحلة الثالثة والثانية وفي صحار المرحلة الثانية، وكل محطة سوف تنتج حوالي ٧٥٠ ميغاواط من الكهرباء وستكون المحطتان جاهزتين في ٢٠١٣. يذكر أن إنشاء هذه المحطات جاءت لتلبية الطلب على الكهرباء في السلطنة نتيجة للنمو السكاني والعمراني والاقتصادي ومواكبة للمشاريع الصناعية التي ستقام في السلطنة.

وفي السعودية أبرمت الشركة السعودية للكهرباء عقوداً مع شركات وطنية لإنشاء خط ربط حائل الجوف، ومحطة تحويل للجوف، وتوسعة محطة تحويل حائل وربط محطة رابغ وشمال مكة بما قيمته ١,٢ مليار ريال. وتعد هذه العقود جزءاً من خطط الشركة الهادفة لربط جميع مناطق المملكة للاستفادة المتبادلة من الكهرباء بين المناطق في أوقات الذروة وتفعيل مبدأ التشغيل الاقتصادي. وقد تم توقيع عقدٍ يبلغ ٥٢١,٤ مليون ريال لإنشاء خط ربط مزدوج جهد ٣٨٠ كيلوفولت يمتد بطول ٣٧٧ كيلومتراً بين محطتي توليد الجوف وحائل.

الاقتصادي | العدد (1918) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) ايلول 2010

مصادر: تقدم بطيء في تحقيق أهداف الأمم المتحدة لتنمية الألفية

نيويورك/ وكالات

التقى قادة العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لإظهار الالتزام بالحد من الفقر والجوع في العالم.

وتهدف القمة المرتقبة إلى تسجيل تقدم في تحقيق أهداف الألفية الثمانية التي حددتها الأمم المتحدة قبل عقد من الآن، ومضاعفة الجهود لتحقيقها بحلول العام ٢٠١٥.

وتعول الأمم المتحدة بشكل كبير على هذه القمة، فالخمس سنوات القادمة هي"لحظة الحقيقة للمجتمع الدولي ككل"، على حد وصف أولاف كوريفين، أحد المسؤولين الكبار في"برنامج الأمم المتحدة للتنمية".

وبينما تشير المعطيات إلى أن نسب الفقر في العالم قد تراجعت فإن التقدم ما زال بطيئاً، ومعظم الأهداف الثمانية ما زالت بعيدة عن التحقيق في غضون السنوات الخمس التي حددتها الأمم المتحدة.

إحدى الأهداف الثمانية، وهو"تخفيض الفقر في العالم إلى النصف"، قد يكون قابلاً للتحقق بفعل النمو الاقتصادي المتزايد لكل من الهند والصين. ولكن القليل تم تحقيقه على صعيد الأهداف الأخرى، كتخفيض الجوع، وتأمين التعليم والصحة، ومساعدة الأمهات والأطفال.

نتائج إيجابية

وعلى الرغم من وجود قصص نجاح كحالة المزارعين الأفارقة الذين استفادوا بشكل ملحوظ من المعونات المالية الخاصة والحبوب والأسمدة، كما هو الحال في مالاوي، فإن هناك العديد من قصص الفشل. فنسب الجوع في العالم تزايدت، منذ أن وضعت أهداف الأمم المتحدة، حتى وصل العدد إلى مليار شخص يعانون منه. كما أن عدد الوفيات بين النساء أثناء الولادة كل عام، لا تزال تقدر بمئات الآلاف، والأمم المتحدة تهدف إلى تخفيض هذا المعدل إلى أقل من الثلاثة أرباع.

واحد من الأسباب الرئيسة لبقاء المعدل في هذا المستوى، رغم تزايد معدل المساعدات التنموية عموماً خلال العقد الماضي، هو أن الدول الأغنى في العالم لم تلتزم بإنفاق نسبة ٠,٧ بالمئة من دخلها القومي الإجمالي على المساعدات التنموية.

وتتراوح المساعدات التي تقدمها الدول التي تسمى بـ"مجموعة الثمانية الكبار"ما بين أعلاها من قبل المملكة المتحدة بنسبة ٠,٥١ بالمئة، وأدناها من قبل ايطاليا ٠,١٥ بالمئة. كما أن مساعدات الولايات المتحدة ليست أكثر بكثير من مساعدات إيطاليا ٠,٢٠ بالمئة، وذلك على الرغم من حجم اقتصادها الكبير. ومن ناحية أخرى فقد فشلت مجموعة"الدول الثمانية الكبار"في الالتزام بمضاعفة المساعدات لأفريقيا بحلول العام ٢٠١٠ كما كانت قد وعدت في قمة جلين إيجلز في اسكتلندا، قبل خمس سنوات. هذه الدول ترجع هذا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومن المتوقع أن تعلن القمة أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتنفيذ بحلول عام ٢٠١٥، سواء على مستوى الإنفاق والسياسات والأهم على مستوى الإرادة السياسية. ولكن بالمقابل هناك شكوك في إمكانية تحقيق ذلك، والمنتقدون يتطلعون إلى تحديد خطوات عملية وخطط عمل من أجل تحقيق الأهداف.

استثمار قطري بـ5 مليارات دولار في اليونان

أثينا/ وكالات

أبرمت اليونان التي لحقت بها أسوأ أزمة اقتصادية اتفاقاً استثمارياً مع قطر قدرت قيمته ٥ مليارات دولار،

وقال نائب وزير الخارجية اليوناني سبيروس كوفيليس: إن قطر وافقت على تجديد مجمع مهجور للالعاب الاولمبية لعام ٢٠٠٤ الى منتجع سياحي في الموقع قريب من مطار قديم الى الجنوب من اثينا. وكان الموقع يستخدم لأنشطة رياضية عدة من بينها المبارزة والبيسبول والهوكي.

وأعلن كوفيليس أن الاتفاق المبدئي وقع في نيويورك الخميس، خلال لقاء جمع رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندرو وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

ويشمل حقل الاهتمام القطري هذا وفقاً للصفقة عقارات مملوكة للدولة اليونانية فضلاً عن النقل والسياحة والبنية التحتية.

يشار إلى أنه سبق للدوحة أن أبدت اهتماماً بالاستثمار في المجمع الرياضي في هلنيكون جنوب أثينا، والذي يبقى ملكاً للدولة، وكذلك مصنع مقترح للغاز الطبيعي المسال في غرب اليونان.

وأفاد مصدر مقرب من رئيس الوزراء باباندريو أن لجنة مشتركة مؤلفة من ستة أعضاء اجتماعا خلال الأشهر المقبلة لتحديد المشاريع المزمع تنفيذها.

وفي حين تبدي وسائل الإعلام اليونانية تحفظات حول مضمون الاستثمارات المقررة، إذ أعلن الناطق باسم الحكومة جورج بتالوتيس الجمعة"ان الامر لا يتعلق ببناء لاس فيجاس ولا تشييد كازينوهات".

وكثفت اليونان التي تعاني من أزمة مالية خطيرة ومن الركود، منذ أشهر اتصالاتها مع الراغبين في الاستثمار لا سيما الدول العربية والصين لاستدراج رؤوس الأموال.

تقرير: إضرابات في إيران بسبب زيادة الضرائب

طهران/ (رويترز)

قال موقع على الانترنت إن تجارا إيرانيين أغلقوا متاجرهم في السوق الرئيس في طهران يوم السبت احتجاجا على خطط الحكومة لرفع ضريبة القيمة المضافة وذلك في خطوة تمثل تحديا جديدا للرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد.

ويملك تجار السوق قوة اقتصادية وسياسية كبيرة في ايران وكانت احتجاجاتهم بمساعدة رجال الدين من أصحاب النفوذ هي التي أطاحت بحكم الشاه عام ١٩٧٩.

ويزيد إضراب التجار في السوق الكبير في طهران من الضغوط على احمدي نجاد الذي زادت سياساته من الصراع الداخلي بين صفوف القيادة الإيرانية المتشددة منذ إعادة انتخابه المتنازع عليها في ٢٠٠٩.

ونفت السلطات الإيرانية أن تكون الانتخابات الرئاسية قد زورت.

وقال موقع كلمة المعارض على الانترنت"قسم تجار الذهب في سوق طهران الكبير أغلق أبوابه اليوم السبت احتجاجا على خطط الحكومة لتحصيل ضرائب أعلى".

وقالت وكالة فارس للانباء شبه الرسمية ان التجار استأنفوا نشاطهم بعد مفاوضات مع المسؤولين.

وتسبب قرار الحكومة الايرانية في تموز بزيادة ضريبة القيمة المضافة الى ما يصل الى ٧٠ بالمائة على بعض السلع في إثارة الإضرابات في طهران ومدن أخرى مما اجبر الحكومة على التراجع عن هذه الخطط. وتهدف الضرائب الى تعويض الانخفاض في عائدات النفط بسبب الهبوط الحاد في أسعاره. ويعتمد الاقتصاد الإيراني بنسبة تزيد عن ٦٠ بالمائة على عائدات النفط.

كما تمثل العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها على ايران التي يشتبه الغرب في أنها تسعى لامتلاك أسلحة نووية تهديدا لاقتصادها. وتقول طهران ان برنامجها النووي سلمي ولا يسعى سوى لتوليد الكهرباء.

وارتفعت الضريبة على القيمة المضافة منذ تطبيقها في عام ٢٠٠٨ سنويا بنسب تتراوح بين ستة و١٥ بالمائة بحسب نوع السلعة. وأقنع الاضراب في عام ٢٠٠٨ الذي كان أول احتجاج كبير منذ الثورة الإسلامية وسقوط الشاه والحكومة الايرانية، بإلغاء إصلاح جديد للضريبة على القيمة المضافة لمدة شهرين.

ويقول محللون ان الاحتجاجات تعكس"التوتر العميق"في الجمهورية الإسلامية. وانتقد بعض المتطرفين ومن بينهم رجال دين علنا الرئيس أحمدي نجاد وسياساته.

وقال محلل سياسي طلب عدم الكشف عن هويته"لا يمكن للحكام أن يتجاهلوا تجار السوق. تجار السوق يملكون تأييد رجال دين أقوياء."

وتشكل الضريبة جزءا من حزمة اصلاحات اقتصادية اوسع تقدمها حكومة احمدي نجاد تتضمن قانون ينهي الدعم على الطاقة والمواد الغذائية. ويقول منتقدون ان الغاء الدعم سيزيد من تكلفة الحياة في إيران.

ويؤيد الاقتصاديون خفض الدعم لكنهم يخشون أن يؤدي إلى تفاقم عدم استقرار الاقتصاد الإيراني.

خبراء:"صنع في الصين"يشكل خطرا أمنيا على أميركا

واشنطن/ (CNN)

دعت اللجنة الفرعية لمراقبة الأمن القومي، التابعة للكونغرس الأمريكي مؤخراً إلى تخصيص جلسة استماع لخبراء في المجال التصنيعي لمعرفة الآثار المترتبة على تراجع العمليات التصنيعية في الولايات المتحدة والمستمرة منذ عقود، وما إذا كان ذلك يشكل تهديداً للأمن القومي.

وتحاول اللجنة الفرعية معرفة المشكلات المترتبة على الاعتماد على حدود المعايير المتدنية، وفي بعض الأحيان على قطع الغيار المزيفة المصنوعة في الخارج، وذلك جراء تراجع المنتجات الصناعية الأميركية، وتآكل الأيدي العاملة في القطاع الصناعي في البلاد، والتكنولوجيا التي عفا عليها الزمن.

ووفقاً للمعلومات التي كشفت عنها لجنة الكونغرس الفرعية، فإن أشكال الاعتماد هذه"قد تعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر."

وقال مؤسس"معهد السياسات الاقتصادية"والباحث الرئيس فيه، جيف فو:"لقد سمحنا لقاعدتنا الصناعية بالتآكل خلال العقدين أو الثلاثة الماضية، ونتيجة لذلك، ومن منطلقات دفاعية قومية، فإن إمداداتنا من قطع الغيار الإستراتيجية وغيرها من المواد تأتي من مختلف دول العالم".

وأوضح المدير التنفيذي لمعهد AFL-CIO، روبرت بو:"وفيما نراقب العولمة وهي تنقل القاعدة الصناعية إلى الخارج، فإننا نراقب تحديداً نقل قاعدة الصناعات الدفاعية إلى الخارج، وهذا الأمر خطير".

وقال بو لـCNN، إن المصنّعين الأميركيين وقعوا تحت إغراء الصين، حيث يمكنهم الحصول على الكثير من أموالهم نتيجة انخفاض قيمة العملة الصينية، والدعم غير القانوني، والافتقار إلى القوانين الراسخة المتعلقة بحقوق العمال والمعايير البيئية والصحية.

وأشار فو إلى أن للولايات المتحدة سياسة أمنية قومية غير مرتبطة بالسياسات الاقتصادية، كما أن السياسات الاقتصادية غير مرتبطة بالسياسات الأمنية القومية.

ووفقاً لتقرير نشره مركز البحوث الاقتصادية"أي أتش أس غلوبال إنسايت"في يونيو/حزيران الماضي، فقد بات القطاع الصناعي الصيني على وشك أن يتجاوز نظيره الأمريكي.

وأوضح التقرير أن قيمة البضائع التي تنتجها المصانع الصينية وصلت العام الماضي إلى ١,٦ تريليون دولار، مقارنة بنحو ١,٧ تريليون دولار أنتجتها المصانع الأمريكية.

على أن الطاقة الإنتاجية الأمريكية حالياً تتزايد بثبات كل شهر، ووصلت إلى ٧٤,٧ بالمائة في أغسطس/آب الماضي، لكنها تظل دون المعدل العام الذي وصلته سابقاً، والذي وصل إلى ٨١ بالمائة.

وكانت الطاقة الإنتاجية الصناعية الأمريكية قد تراجعت إلى ٦٨,٢ بالمائة بيونيو/حزيران عام ٢٠٠٩، وأغلقت بعض مصانع"كرايزلر"و"جنرال موتورز"بسبب الإفلاس.

ونظراً لذلك، فقد طالب النائب الديمقراطي الأمريكي، جون تيرني، بضرورة تطوير وتحديث القاعدة الصناعية في الولايات المتحدة من أجل تطوير اقتصاد البلاد، وتوفير فرص عمل أفضل وتعزيز الأمن القومي.

وقال: علينا أن نبدأ بالتفكير في التحديات الصناعية التي تواجهنا بطريقة إستراتيجية، وأن نعمل على اتخاذ إجراءات لمواجهتها بالمقابل.

"غوغل"تربح أكبر دعوى لحقوق الملكية الفكرية في إسبانيا

كاليفورنيا/ وكالات

أعلنت شركة"غوغل،"عن فوزها بدعوى تعد الأكبر في مجال التعدي على حقوق التأليف في أسبانيا، والتي أكد الحكم فيها أن عملاق الانترنت ليس مسؤولا عن انتهاكات حقوق النشر عندما يشارك يحمل مستخدمون أفلامهم على موقع"يوتيوب."

وقالت محكمة اتحادية أسبانية، إن مسؤولية تحميل مواد تنتهك حقوق الطبع والنشر، تقع على عاتق المستخدمين وليس موقع"يوتيوب،"ولا شركة"غوغل،"التي تملك الموقع الشهير لمشاركة أفلام الفيديو.

وحكم المحكمة الأسبانية مشابه لآخر أصدرته محكمة أمريكية في وقت سابق هذا العام عندما فازت"غوغل،"في معركة قضائية شرسة دامت لمدة ثلاث سنوات مع شركة"فياكوم."

وفي الدعوى التي رفعت في أسبانيا، زعمت شركة"تيليسينكو"الاسبانية للبث أن"يوتيوب"ينبغي أن يكون مسؤولا عندما يقوم مستخدمون بتحميل مادة دون حصولهم على إذن من المؤلف، وفقا لما قالته"غوغل"على مدونتها. ورفضت المحكمة ادعاء "تيليسينكو،" بينما وصفت"غوغل،"الحكم بأنه" انتصار واضح للإنترنت والقواعد التي تحكم العمل عليها،"لافتة إلى أن قرار المحكمة يتماشى مع القانون الأوروبي.

وقبل نحو ثلاثة أشهر، قضت المحكمة الجزئية الأمريكية في نيويورك أن عمل "غوغل، "يغطيه فصل "الملاذ الآمن" الوارد في قانون حقوق النشر الرقمية للألفية، والذي يحمي مقدمي الخدمات الرقمية من العقوبات بشأن انتهاكات حقوق الطبع والنشر من قبل المستخدمين.

مجلة أميركية: بيل غيتس يتصدر أثرياء أميركا بـ54 مليار$

نيويورك/ وكالات

رغم أن الاقتصاد العالمي لا زال يحاول النهوض من تبعات الأزمة المالية الأخيرة، نجد من يحصد الثروات، بل ويتقدم إلى مراتب متقدمة على قائمة الأثرياء في العالم.

فقد أصدرت مجلة فوربس الأمريكية قائمتها السنوية لأكثر الأمريكيين ثراء إذ أظهرت النتائج أن مجموع ثرواتهم ارتفع بنسبة ثمانية بالمائة، ليصل إلى ١,٣٧ تريليون دولار.

كما أظهرت القائمة ارتفاع ثروة ٢١٧ شخصا، بينما شهدت ثروة ٨٥ شخصا انخفاضا طفيفا.

ومرة أخرى، عاد بيل غيتس ليحتل المرتبة الأولى على القائمة، فثروة مؤسس شركة مايكروسوفت وصلت إلى ٥٤ مليار دولار، بعد أن كانت ٥٠ مليارا في العام الماضي. أما المرتبة الثانية، فكانت من نصيب المستثمر الأميركي وارين بوفيه، بثروة بلغت ٤٥ مليار دولار. واستحق المدير التنفيذي لأوراكل، لاري إليسون، المرتبة الثالثة بثروة وصلت إلى ٢٧ مليار دولار. أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب كريستي والتون، صاحب سلسلة متاجر وول مارت، بينما احتل أفراد في العائلة المراتب السابعة والثامنة والتاسعة.

وفي المرتبة الخامسة، جاء كل من تشارلز وديفيد كوتش، من شركة كوتش للطاقة، بثروة تقدر بـ٢١,٥ مليار لكل منهما.

أما المرتبة العاشرة فكانت من نصيب مايكل بلومبيرغ، محافظ مدينة نيويورك، بثروة قدرت بـ١٨ مليار دولار.

من جهة أخرى، شهدت ثروة مؤسس الموقع الاجتماعي فيسبوك زيادة تعتبر الأكبر بين كل أثرياء الولايات المتحدة الأمريكية. فرغم وجوده في المرتبة ٣٥، شهدت ثروة زوكربيرغ ارتفاعا بنسبة ٢٤٥ في المائة.

وذكرت مجلة فوربز أن ١٦ شخصا ثريا انضموا هذا العام إلى القائمة، من بينهم دستن موسكوفيتش، وإدواردو سافيرن، الذي يعتبر الثري الأصغر في القائمة، التي تحتوي على ٤٠٠ اسم. وخرج هذا العام ٣٤ شخصا كانوا على القائمة في العام الماضي، ومن أبرزهم راج راجاراتنام، مؤسس مجموعة غاليون، الذي يواجه حكما بالحبس لمدة ١٨٥ عاما.

ورغم تبعات الأزمة المالية العالمية، لا زال قطاع التمويل والاستثمار الصناعي يحتل مراتب متقدمة على القائمة، فخمسة وخمسون ثريا يعملون في حقل التمويل كانوا على القائمة، بينما يعمل ٥٤ شخصا في مجال الاستثمارات.

ويذكر أن مجلة فروبس تصدر سنويا قائمة بأغنياء الولايات المتحدة، تليها على مستوى العالم.

الفاو تتوقع تراجعا في أسعار الغذاء وتستبعد تكرار أزمة 2007

روما/ وكالات

عقدت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (فاو) الجمعة الماضي اجتماعا طارئا في روما لبحث المخاوف العالمية من ارتفاع أسعار الأغذية.وقد اتفق المشاركون في الاجتماع على اتخاذ جملة إجراءات للمساعدة على استقرار الأسواق.

وتوصل المجتمعون الى أن مستوى ارتفاع الأسعار في الفترة الأخيرة لا يشير إلى إمكانية وقوع أزمة كتلك التي حدثت عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

وقد استضافت الأمم المتحدة الدورة الاستثنائية التي جرى تنظيمها بعد أن عبرت الدول الأعضاء عن قلقها من إمكانية ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وعلمت الوفود أن هناك أملا بأن تكون مواسم الحصاد جيدة لهذه السنة، وأفضل بكثير مما كان الوضع عليه عام ٢٠٠٧ حين واجه العالم أزمة غذائية، مما يعني أن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية الذي شهده العالم مؤخرا سيبدأ بالانحسار.

وشارك في الاجتماع مسؤولون في قطاع إنتاج القمح الروسي الذي حظرت روسيا تصديره بسبب شح المنتوج الناجم عن الجفاف.

وصرح الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف خلال هذا الأسبوع أن بلاده قد ترفع الحظر عن تصدير القمح بعد وصول المعلومات والأرقام النهائية حول محصول القمح لهذه السنة.

وقد ساهمت الفيضانات في باكستان والصين في مفاقمة أزمة المنتجات الزراعية. ونجمت عن ارتفاع الأسعار صدامات في موزمبيق.

وقالت سفيرة موزمبيق لدى إيطاليا كارلا أليزا لويز موجافي أن حكومة بلادها ستقوم بدعم إنتاج المحاصيل الزراعية، ولكنها حذرت من أن ذلك سيكون على حساب دعم مجالات حيوية أخرى كالصحة والتعليم.

ويقول مراسل بي بي سي لشؤون التنمية الدولية ديفيد ليون: إن منظمة الفاو لم تعتبر المؤتمر"مؤتمر أزمة"، حتى لا تؤجج المخاوف الناجمة عن أزمة القمح الروسية.

وطالبت الحكومات بتوفير مخزون احتياطي من الغذاء لمواجهة الطوارئ.

وقد بحث الخبراء في روما سبل إعادة الاستقرار إلى الأسواق وتجنب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، لتجنب تكرار الصدامات التي وقعت قبل سنتين.وكانت أسعار القمح قد وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ سنتين، وما زالت في ارتفاع.

ووصف خبراء الفاو أسعار القمح بأنها"مرتفعة بشكل عنيد"وقالوا: إن الأزمة المالية تحد من قدرة الفقراء على مواجهة الأزمة.

وقال المتحدث باسم برنامج التغذية العالمي جريجوري بارو إن السبب الجزئي للأزمة الحالية في أسعار القمح هو إعلان روسيا عن وقف تصديره.

وحذر الخبراء من أن الأسعار قد تواصل ارتفاعها في المستقبل.

وقال مسؤولون إن على الحكومات التفكير في تنظيم أسواق المواد الغذائية وأن تؤمن مخزونا احتياطيا للطوارئ.

وقد ارتفع المؤشر الشهري لأسعار المواد الغذائية الذي تعده منظمة الفاو بنسبة٢٥ بالمئة.

الاقتصادي | العدد (1918) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) ايلول 2010

حوار/ ليث محمد رضا

يعد الجهاز المركزي للإحصاء من المؤسسات الحكومية التي تضطلع بمهمة توفير البيانات والمعلومات الأساسية والرصينة لعملية التخطيط التنموي والاقتصادي والسكاني، في وقت تعمل على توفير البيانات الأخرى للظواهر الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال المسوحات التي تجريها على مدار السنة. (المدى الاقتصادي) حاورت الدكتور مهدي العلاق وكيل وزير التخطيط ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء حول الدور النشيط الذي يضطلع به الجهاز لاسيما بعد التحديث الذي أجري على ركائز عمله بعد عام 2003 من خلال تنسيقه مع كثير من المؤسسات العربية والعالمية في مختلف الاختصاصات الإحصائية والاقتصادية.

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء: نسبة الفقر 23 % تعتبر عالية بمقابل الموارد البشرية والمادية التي يزخر بها العراق

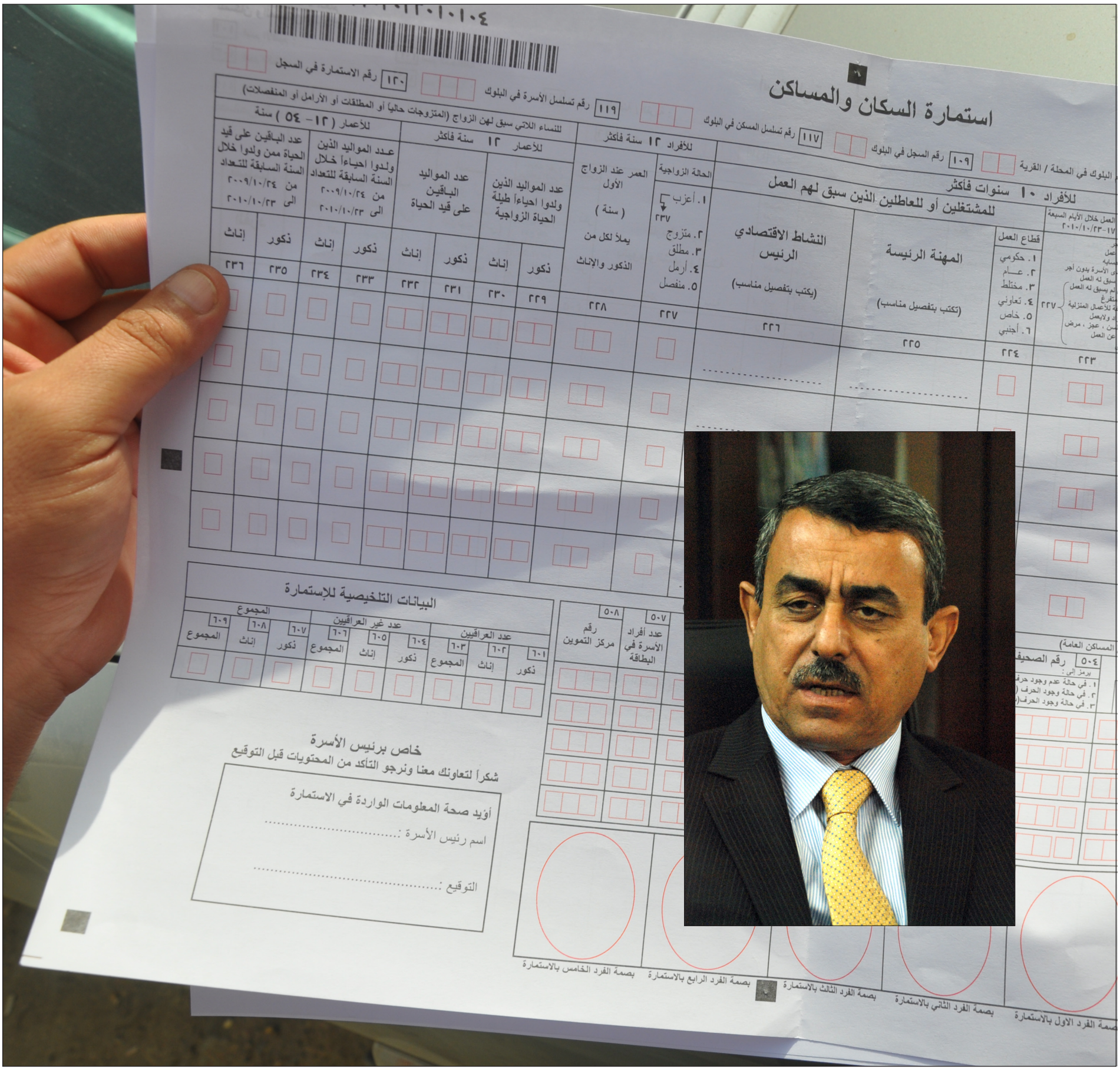

***ما طبيعة الدور الذي اضطلعتم به كجهاز مركزي للإحصاء في إعداد الخطة التنموية الخمسية؟**

-الخطة لكي تكون ناجحة يجب أن تكون مبنية على معلومات وبيانات حديثة وتفصيلية لأنها لا ترتبط بشرح العموميات وإنما تدخل في تفاصيل كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الزراعة أو الصناعة أو التشييد أو النقل أو الصحة أو الخدمات، وكل هذه القطاعات لكي يخطط لها بشكل سليم، ونحن نتحدث عن خطة خمسية يفترض أن تكون مبنية على قاعدة معلومات تعكس الواقع بشكل دقيق لكي تبنى الخطط على ضوء هذا الواقع لذلك كان دورنا في الجهاز المركزي للإحصاء توفير قواعد البيانات والمعلومات لراسمي هذه السياسات، فكانت لدينا مشاركة فاعلة في عمل كل القطاعات التي أشرت لها فقد اعددنا لهم قواعد البيانات التي على ضوئها تم افتراض معدلات النمو المستهدفة للقطاعات المختلفة للمجالات والجوانب الأخرى المرتبطة في هذه القطاعات.

وفيما يتعلق بدور الجهاز في إعداد الخطة فيفترض أن يكون ثمة نظام للمتابعة والرقابة وهذا ما أكدت عليه الخطة لأننا لا نريد ان نبني خطة توثق وتترك حبراً على ورق بل يفترض أن تحصل متابعة لهذه الخطة بقطاعاتها المختلفة، لذلك فأن الجهاز المركزي للإحصاء سيواصل عملية جمع البيانات للوقوف على سير التقدم الحاصل في تنفيذ الخطة التنموية الخمسية على مستوى الأهداف العامة والغايات التفصيلية في قطاع من القطاعات فعلى سبيل المثال تهدف الخطة لتحقيق معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس إجمالي النشاط الاقتصادي في البلد، حيث أن مسؤولية الجهاز المركزي للإحصاء هي جمع البيانات والوصول الى مكونات الناتج المحلي في كل سنوات الخطة ثم حساب معدلات النمو لكي يلفت النظر لنجاح الخطة في تنفيذ فعالياتها، فمعدل النمو المستهدف ٩٪، ولا يمكن لأية جهة أخرى أن تحدد هذا المعدل غير الجهاز المركزي للإحصاء لأننا نجمع بيانات عن كل القطاعات والهدف الآخر لدينا تخفيض معدلات البطالة فقد يكون ثمة هدف الخطة واضح لتخفيض معدلات البطالة إلى ٥٠٪ إذ إننا نسعى لخفض معدلاتها من ١٥٪ إلى نحو ٧٪ وهذا بالطبع بحاجة لمسوح ميدانية لكي نقرر أن معدلات البطالة انخفضت إلى ٧٪ أو أكثر أو اقل فدور الجهاز سيبقى مستمرا لرصد مقدار التقدم المحرز في تنفيذ الخطة.

***هل يقتصر دوركم على تحديد أرقام بخصوص الظواهر الاقتصادية السلبية والايجابية منها، أم أنكم تشخصون الأسباب وتتوقعون نتائج هذه الظواهر؟**

-بقدر ما يسمح به ظرف كل مسح من المسوح نحاول أن نقف على الأسباب ففي دراساتنا على سبيل المثال عن البطالة نسأل المشمولين فيما إذا كان لا يشتغل نشير إلى السبب في عدم اشتغاله كأن لا يجد فرصة عمل، وهذا يحصل في الكثير من الظواهر الصحية والاجتماعية، ففي الكثير من المسوح التي نجريها نتمم المعلومة الرقمية بالوقوف على الأسباب ومثلاً في ستراتيجية التخفيف من الفقر في العام الماضي اشرنا إلى أن نسبة الفقر

٢٣٪ تعتبر عالية بمقابل الموارد البشرية والمادية التي يزخر بها العراق ولكن توجد ثمة أسباب كثيرة للفقر إذ يدخل الظرف الأمني والسياسي كطرف مباشر في تحديد مستويات الفقر ومن جهة أخرى فقد شخصنا في الستراتيجية أن من الاسباب الاخرى لشيوع الفقر او انتشاره بهذه النسبة هو انخفاض انتاجية العامل او الفرد العراقي في الكثير من القطاعات لاسيما القطاعات الصناعية والزراعية اذ تراجعت معدلات الانتاجية في العراق بشكل كبير مما أدى الى خفض مستويات الدخول لشرائح مهمة من المجتمع وبالتالي أدى لرفع نسب الفقر.

***ما هي الحيثيات الاقتصادية والتنموية التي سيرصدها التعداد العام للسكان المؤمل انطلاقه في الرابع والعشرين من الشهر المقبل؟**

-إن التعداد سيوفر قاعدة معلومات متكاملة على مستوى اصغر تشكيل إداري، أي الناحية في البيئتين الحضرية والريفية وأيضاً على مستوى اصغر من هذا كالمحلة او القرية لذلك ستتاح للمخطط الحضري والإقليمي بيانات تفصيلية يستطيع أن يخطط لتلك المناطق، وعلى صعيد آخر في الجانب الاقتصادي فأن التعداد سيوفر معلومات عن الأنشطة الاقتصادية وعن المهن التي يزاولها الأفراد ويكشف أيضاً عن حالات البطالة على مستوى المناطق وعلى مستوى الاعمار، لذلك نتوقع من التعداد ان يوفر تفاصيل كثيرة ستسهم في تحديد المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

***هل ترون أن النتائج المتوقعة من التعداد العام للسكان في جانبها الاقتصادي مهمة للحد الذي يمكن أن تشكل ركيزة أساسية في إعداد الخطط الاقتصادية؟**

-بالتأكيد فالعراق لم يشهد تعداد سكان شامل ودقيق منذ عام ١٩٨٧ أي منذ ٢٣ سنة لان تعداد عام ١٩٩٧ لم يشمل محافظات اقليم كردستان ولذلك قواعد البيانات تشكو من فراغ كبير في كثير من المعلومات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية حتى في إطار خصائص المسكن والظروف المحيطة به لذلك نعتقد بأن التعداد سيوفر هذه القواعد بدقة عالية وشمولية كبيرة وستتاح الفرصة لكل المخططين في القطاعات المختلفة أن يستفيدوا من نتائجه.

***ثمة منظمات دولية تشكك بالأرقام والبيانات الحكومية الصادرة عن جهازكم والخاصة بمستويات التضخم والبطالة، فهل ترون إن هذه الأرقام دقيقة للحد الذي يمكن الاعتماد عليها؟**

-المنظمات الدولية تحترم عمل الجهاز المركزي للإحصاء وتعرف بأن معدلات الإحصاء لا تتم بأساليب مكتبية جامدة ولكن من خلال النزول للميدان، ونحن لدينا فرق ميدانية تعمل على مدار السنة اذ تتجول في الاسواق وتجمع الاسعار بشكل مباشر من الميدان وعلى أساس هذه العملية نجري عمليات الحساب بشكل شهري، ونحن لا نعتمد في ذلك على اي تأثيرات سياسية او ادارية انما نطلق ارقام التضخم كما تردنا من الميدان فعندما كان التضخم عالياً في عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كنا في الجهاز نشير إلى ذلك بشكل صريح والآن عندما بدأ معدل التضخم ينخفض اشرنا الانخفاض، لذلك فأنا اطمئن الجميع بأن أرقام التضخم هي أرقام واقعية مبنية على دراسات حقيقية للسوق.

***ألا ترون أن اعتماد مبلغ 77 ألف دينار كمعيار لقياس من هم دون الفقر بمبلغ بائس نسبة الى ارتفاع أسعار المتطلبات المعيشية؟**

-عندما نتكلم عن مبلغ الـ ٧٧ الف دينار فنحن نتكلم عن الطفل الصغير كما نتكلم عن الكبير فمبلغ الـ ٧٧ الف دينار ليس لمن يشتغل فعلاً، فعندما تكون لدينا أسرة مكونة من خمسة أشخاص على سبيل المثال زوج وزوجة وثلاثة أطفال يكون معدل دخل الاسرة اكثر من ٣٠٠ ألف دينار.

***كيف تنظرون لتلازم ظاهرتي الفقر والبطالة؟**

-توجد علاقة لكن قد تستغرب اذا ذكرت لك ان هذه العلاقة ليست بالتأثير الكبير بمعنى انه ليس المسبب للفقر بالعراق هو ارتفاع معدلات البطالة بدليل أننا الآن نتحدث عن ان معدل البطالة ١٥٪ وقد ينخفض الى اقل لكن نسب الفقر نحو ٢٣٪ فالتطابق غير موجود لكن توجد علاقة بينهما، ونحن في احصاءاتنا ركزنا على انخفاض انتاجية العامل العراقي الذي يشتغل لكن إنتاجيته منخفضة وبالتالي يحصل على ما هو اقل من مستوى الكفاف المطلوب.

***ما هي مصادر قواعد البيانات المعتمدة في إحصاءاتكم، ومنهجية الإحصاء؟**

الجهاز المركزي للإحصاء لديه مصدران أساسيان هما المصدر الرسمي للاحصاء الذي يتمثل بالسجلات والوثائق الرسمية او داخل الجهاز بالاعتماد على التسجيلات التوثيقية، ولكن نحن وفي الكثير من الدراسات لا سيما الدراسات الاجتماعية والاقتصادية نلجأ الى ما يسمى بالمسوح الميدانية من خلال اخذ عينات عشوائية يفترض عند تصميمها ان تكون ممثلة للشرائح المختلفة فعلى سبيل المثال عندما ننفذ مسحا للبطالة او الفقر فأننا لا نقصد الشرائح الفقيرة والعاطلة فقط ولا نركز على الشرائح المشتغلة ولكن العينات العشوائية هي التي تكفل لنا تمثيل المجتمع بشرائحه المختلفة بشكل دقيق وهذا الأسلوب لا يقتصر علينا في العراق ولكن كل الإحصائيين.

***ما مدى التنسيق والتعاون المتبادل بينكم وبين وزارات الدولة المختلفة، هل لديكم تنسيق مع شركات القطاع الخاص؟**

-القطاع الخاص مشمول بكل إحصاءاتنا فبالنسبة للقطاعات المنظمة كالمنشآت الصناعية على سبيل المثال وحتى الحيازات الزراعية لدينا مسوح سنوية تشمل هذه العينات وتجمع عنها العينات من مصادرها الحيوية وإما بخصوص التنسيق مع وزارة الدولة فنحن نعتمد في كثير من إحصاءاتنا على ما نحصل عليه من بيانات من وزارات الدولة المختلفة لاسيما وزارة النفط التي تعتبر المصدر الرئيس الذي يعطينا مؤشرات عن أهم مورد من موارد العراق إلا وهو إنتاج وتصدير النفط، وباقي الوزارات أيضاً ملتزمة بإرسال الإحصاءات بناء على طلباتنا لذلك فليس لدينا من مشكل في هذا الجانب، وعملنا مع الوزارات أحياناً يتم بأننا نرسل جداول ونطلب منهم ملء تلك البيانات حسب حاجتنا للبيانات وأحياناً نجري مسوحا، وبحسب قانون الإحصاء فأن الجهاز المركزي للإحصاء هو المرجع الوحيد للعملية الإحصائية فالبيانات التي تصدر عن الجهاز تعتبر رسمية، فمثلاً عندما نتكلم عن إنتاج الحنطة فأن وزارة الزراعة مهتمة ونحن أيضاً نجمع البيانات أحياناً بالتنسيق مع الوزارة وفي أحيان أخرى نستخدم أساليبنا. الموضوعية في جمع البيانات، والمعروف عند الحديث عن الاقتصاد الوطني تعتمد البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لأنها تقوم على تخصص واعتماد على أساليب علمية في هذا الجانب، لذلك فالوزارات تتقبل مؤشراتنا واعتمدها كمؤشرات رسمية وهذا لا يمنع من التنسيق، إذ لدينا لجنة للتنسيق مع سائر وزارات الدولة، وبخصوص القطاع الخاص فإننا نمتلك إطارا للعمل معها فالمنشآت الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع الخاص تشمل بعرض شامل، أما المنشآت الصغيرة فتشمل بالعينات ولذلك فنحن نشمل كل القطاع الخاص ولا نستثني قطاعا دون آخر.

إن التعداد سيوفر قاعدة معلومات متكاملة على مستوى اصغر تشكيل إداري، أي الناحية في البيئتين الحضرية والريفية وأيضاً على مستوى اصغر من هذا كالمحلة او القرية لذلك ستتاح للمخطط الحضري والإقليمي بيانات تفصيلية يستطيع أن يخطط لتلك المناطق، وعلى صعيد آخر في الجانب الاقتصادي فأن التعداد سيوفر معلومات عن الأنشطة الاقتصادية وعن المهن التي يزاولها الأفراد ويكشف أيضاً عن حالات البطالة على مستوى المناطق وعلى مستوى الاعمار، لذلك نتوقع من التعداد ان يوفر تفاصيل كثيرة ستسهم في تحديد المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

الاقتصادي | العدد (1918) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) ايلول 2010

عبد الحميد الحلي

في هجوم هو الأقوى منذ الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بجمع اكبر تحالف سياسي،اقتصادي وعسكري ضم اكثر من 30 دولة لمواجهة اكبر خطأ ستراتيجي أقدم عليه النظام السابق بغزوه للكويت،حيث قادوا عملية عاصفة الصحراء (Operation Desert Storm) ضده لتحرير الكويت البلد الصغير بمساحته وعدد سكانه الغني بموارده النفطية. وعندما نتحدث عن تجارب دول خاضت تجربة البناء الجديد لكياناتها وإدارتها بتغيير كبير للسياسات التي كانت تتبعها قبل تبني التحول الذي اعتمدته لذلك البناء الحديث. واخص بالذكر هنا دول النمور الآسيوية ومنها ماليزيا ودول إقليمية وعربية منها الإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر مثلا... كيف استطاعت إدارات تلك الدول من التحول السريع لبناء دول عصرية حديثة متمكنة من خدمة شعوبها وبفترة زمنية قصيرة لتصبح من الدول المتقدمة في المنطقة بل بعضها أصبح رائده على مستوى العالم.

قيام دولة عصرية يستلزم انفتاحا تدريجيا على الاقتصاد الحر

لقد تبنت تلك الدول من وجهة نظرنا سياسة الانفتاح التدريجي على العالم الحر وفق ما يلي:

• تبني سياسة الاقتصاد الحر والابتعاد شيئا فشيئا عن الاقتصاد الموجه.

• تبني فكرة الديمقراطية الاجتماعية والابتعاد عن الدكتاتورية وسلطة الرأي الأوحد.

• بناء دولة المؤسسات وإدارات متينة ومترابطة تحترم وتقدس القانون.

• الاعتماد على البنى التحتية الارتكازية لتنفيذ برامج التنمية بشكل سريع.

• استغلال الأيدي العاملة الفنية العاطلة وتحويلهم من عاطلين إلى منتجين يملكون دخول نقلتهم من الحاجة إلى الكفاف.

• الاعتماد الكبير على حركة المجتمع الاقتصادية والقطاع الخاص لقيادة المحرك الاقتصادي في البلد، واعتماد هندسة التغيير.

• الانتقال من سيطرة الدولة على كل شيء إلى أن يتحمل المجتمع عملية التطور والبناء الاقتصادي وذلك من خلال دعم الشركات الخاصة والأفراد لإدارة دفة البناء الاقتصادي من تطوير الصناعة والزراعة والخدمات المختلفة والسياحة والمصارف و...و...، وبعد ذلك الانتقال من بلدان مستوردة للسلع والخدمات إلى مصدرة.

• دعم الأفكار والدراسات التي من شأنها تطوير وبناء قاعدة مهمة لرجال الأعمال في بلدانها وتشجيع قيام الشركات المساهمة ودعم سوق الأوراق المالية ودعم المصارف الخاصة وتوسيع خدمات التامين.

• تبني سياسة تغيير القوانين السائدة غير المفيدة إلى قوانين أخرى تخدم عملية التحول.

• تبني التدريب والتعليم الحديث لبناء القدرات ثم لخلق فرص أفضل لإنجاح التغيير.

• تبني تجارب الآخرين الناجحة والتعرف عليها عن قرب وإتباع سياسة التزاوج وتبادل الخبرات والخبراء للاستفادة في إسراع من عملية التغيير.

إن نجاح إدارات تلك الدول في بناء دول عصرية لم يتأتى من فراغ بل جاء نتيجد لجهد شجاع بذله قادة تلك الدول والتسليم بان لا مفر من الاقتحام السريع لتغيير السياسات والتحول الى ما ينفع المجتمع ويطور اداءه وهنا نؤكد على القرار الشجاع الذي تبناه قادة تلك الدول للتغيير وتحملهم تلك المسؤولية الكبيرة لنجاحه والتي اثمرت بشكل مؤكد على بناء اقتصاديات قوية في وقت كانت تلك الدول لا تملك من التطور الاقتصادي يوم ما شيء يذكر.

إن الإيمان بالتغيير الاقتصادي لدى إدارات تلك الدول هو الذي ساعد في إنجاح تجاربهم، هذا من جانب ومن جانب آخر هو معرفتهم الجيدة بالشأن الاقتصادي وفكهم للغز وتعرفهم على المفتاح الذي ساعد مجتمعاتهم على التطور والاستقرار الاقتصادي بتبني القطاع الخاص لإدارة الاقتصاد في بلدانهم بدل من ان تكون إداراتهم هي كل شيء.

لقد خلق قادة هذه الدول البيئة المثالية لحركة المجتمع الاقتصادية وريادة رجال الأعمال في قيادة الاقتصاد ومساعدتهم بكل الوسائل من خلال اصلاح التشريعات الاقتصادية وخلق الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والخاص ((PPPواصلاح الانظمة المالية والمصرفية لتسهيل وصول التمويل الى القطاع الخاص للنهوض بعملية التحول الاقتصادي، وكذلك تبني مشايع استصلاح الأراضي ودعم المزارعين وتحقيق طفرات نوعية وكمية في الزراعة، وإلى آخره من القطاعات المختلفة التي جميعها نالها القسط الوفير من الرعاية والدعم، وقد بارك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطواتهم ونالها قسط كبير من الإعجاب الدولي.

فمثلا كان رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد وملك الأردن حسين بن طلال والرئيس المصري السادات وشيخ الإمارات العربية زايد بن سلطان، قد خصصوا وقتا أسبوعيا للقاء رجال الاعمال في بلدانهم وفسحوا المجال للمستثمرين بالاتصال بهم شخصيا ومقابلتهم أيضاً ولعل هذا الأسلوب قد ساعد وسرع كثيرا في حل العقد والإشكالات التي كانت تقف في طريق تنفيذ برنامج التغيير للتنمية الذي تبنوه. وطبعا كانت أصعب تجارب التغيير تلك هي التجربة المصرية وبعدها الأردنية. واريد أن اؤكد هنا بان لولا إيمان قادة تلك الدول بأهمية التغيير وتبني البرامج الاقتصادية الرائدة والتحول الى الاقتصاد الحر وبرامج دعم القطاع الخاص وتأثيرهم المباشر على مؤسسات دولهم الإدارية لما كان لبرنامج التغيير الذي تبنوه قد نجح.

هل حسبت الولايات المتحدة الامريكية حسابها كيف يمكن أن تعيد بناء العراق بعد التحرير وتجعله بلدا مثاليا في المنطقة والعالم؟ وهل كان تهيئة وإعداد ودعم الأحزاب والشخصيات والقادة المعارضين لصدام ودعمهم وإعدادهم سياسيا وعسكريا وماديا وتقنيا (دون الاعداد الاقتصادي)يكفي لانجاز هذه المهمة؟

وللجواب على هذه التساؤلات نجد أنفسنا نقر بان هنالك كما كبيرا من الأحزاب والشخصيات المعارضة قد عادت إلى العراق وهي تحمل راية التغيير والتفاؤل وتحمل معها كل أنواع العلوم والفنون في السياسة والدبلوماسية والعلم الاجتماعي الحديث ومفكرين في مجالات العلوم المختلفة التاريخية والثقافية والأدبية

وخبراء في القانون وكما هائلا من الفنانين المضطهدين وقليلا من الأطباء والمهندسين والاقتصاديين ونذكر بان الكثير منهم كان يتلقى الدعم المادي والتقني والتأهيل من قبل أمريكا او بريطانيا او من دول إقليمية لإنجاح المهمة.

ونرى هنا أن برنامج التغيير لبناء دولة عراقية حديثة قد خلا من الشخصيات التي تحمل الفكر الاقتصادي الحر والخبرات التقنية في مجالات البناء الصحيح والإعمار والزراعة والري والصناعات الهامة النفطية منها والكهربائية على سبيل المثال واليات التغيير وغيرها من الاختصاصات الكثيرة. فكيف يمكن التصديق بعد سبع سنوات من التحرير وتوفر الإمكانيات المادية الهائلة لم نستطع زيادة الإنتاج النفطي ودخول المنافسة الدولية للتصدير وتصنيع المنتجات، كيف يمكن التصديق بعد سبع سنوات لم نستطع زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية الى حد الكفاف وامامنا سنوات اطول لبلوغ ذلك، كيف يمكن التصديق بان العراق لا يزال لا يملك قطاعا خاصا يُعتمد عليه كماً ونوعاً، كيف يمكن التصديق بان الكثير من التشريعات الاقتصادية الهامة لم تقر وقد رُحلت من دورة البرلمان السابق الى دورة البرلمان الحالي المعطل لحد هذه اللحظة علما بان الكثير من التشريعات الاقتصادية التي صودقت كانت ناقصة وغير صالحة أحياناً ومنها قانون الاستثمار الذي يعاني من النقص وبدأت عليه عمليات الإصلاح والتعديل، وكيف يمكن التصديق بان بلدا يملك نهرين مثل دجلة والفرات يشكو من شحة المياه ولا يعرف كيف يقنن الري ويحافظ على المياه الصالحة بالسدود والنواظم، والكارثة الأكبر أننا نستورد اغلب المنتجات الزراعية من دول الجوار، أما قطاع الاستثمار الإسكاني فلم نر برجا واحدا قد ارتفع يعلن انه برج سكني ضمن المعايير الحديثة وعن طريق الاستثمار!

وعليه لكي ننجح في بناء دولة حديثة عصرية يسودها الأمان علينا أن نفكر في رخاء المجتمع وإشباعه ونقله من الفقر إلى حالة الاستقرار الاقتصادي وهذا ممكن من خلال خلق الأجواء المناسبة لتفعيله.

ويتم ذلك بوجود قيادة سياسيه (رئاسة الوزراء، رئاسة الجمهورية، البرلمانيون) تتصف بما يلي:

أ- لديها الخبرة والرؤيا الاقتصادية للتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وتعمل على تفعيله عمليا وليس بالأقوال فقط.

ب- تملك الشجاعة الكافية لتبني مشروع إصلاح التشريعات الاقتصادية.

ت- تملك تلك القيادة الشخصية المؤثرة لإنجاح عملية التغيير والاصلاح.

ث- تملك الإيمان والصبر والدقة لبناء دولة المؤسسات بدون تداخلات طائفية ومحاصصة قومية.

ج- تملك القوة والصرامة (ولا نقصد هنا الدكتاتورية) لتبني مشروع التحول الاقتصادي وبناء ودعم القطاع الخاص الذي سيتولى هذه المسؤولية.

ح- تعتمد تلك القيادة على مستشارين ذو خبرة عالية ومؤمنين بعملية التغيير فعلا لا قولا وإذا تعذر وجود مثل هؤلاء الخبراء فبالإمكان الاعتماد على خبراء ومكاتب استشاريه إقليمية ودولية ذات السمعة والكفاءة الحسنة (ويفترض أن تستقدم فعلا ولو على الأقل في المرحلة الحالية ولمدة خمسة سنوات على الأقل).

وبعد ذلك فأن حل مشاكل البلد اقتصاديا هي من خلال تبني ما يلي:

١. التحول العملي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

٢. بناء دولة المؤسسات على أسس علمية دون المحاصصة والتوزيع التوافقي البغيض.

٣. بناء قطاع خاص وطني يتحمل عبء المسؤولية للنهوض باقتصاد البلد.

٤. دعم القطاع الخاص وإبراز دوره وأهميته لبناء الدولة الحديثة وتذليل الصعوبات التي تقف في طريق تقدمه وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٥. دعم وتبني الدراسات والبحوث والأفكار التي تساهم في تطوير الأداء وتحسين الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة.

٦. اعتماد المكاتب الاستشارية الوطنية والاقليمية والدولية لمعالجة المشاكل المستعصية في الإدارات والمؤسسات.

٧. أصلاح التشريعات الاقتصادية خصوصا والاجتماعية عموما وعدم القبول بتضارب التعليمات بعد ذلك.

٨. رفض وتغيير مبدأ أن تكون الدولة مسيطرة على كل شيء فنراها اليوم تبيع وتشتري وتستورد وهذه جميعها من واجبات القطاع الخاص من أفراد وشركات، يستثنى من ذلك القطاع النفطي.

٩. التأهيل والتدريب وتطوير القدرات الحقيقي (خصوصا الشباب) الذي يتناسب ونوع التغيير في المؤسسات المختلفة ومراقبة حسن الأداء بدقة باعتماد مبدأ المعيار.

١٠. مكافحة الفساد المالي والاداري قانونيا واجتماعيا، وتدريب الإدارات العليا للتقليل من مرض البيروقراطية.

١١. تفعيل سيادة سلطة القانون وعدم التساهل بها لأي سبب.

١٢. الاهتمام بالبنى التحتية الارتكازية وبالخدمات وإعطاؤها الأسبقية وتركيز الجهد الوطني للمشاريع المهمة مثل الكهرباء والماء وتفعيل دور الشركات الخاصة العائدة للقطاع الخاص لتحمل مسؤولية ذلك وفق المعيار الدولي للأداء.

١٣. تبني تجارب الآخرين ودراستها وتطويرها وتبادل الخبرات والخبراء لتنفيذ ذلك وليس المقصود بذلك اقتباس التجارب غير الجيدة مثل لبننة العراق.

١٤. معالجة مشكلة جيش البطالة المقنعة الذي يثقل كاهل الدولة اليوم.

١٥. معالجة مشكلة البطالة والعاطلين عن العمل وفق برامج التأهيل والتدريب والتشغيل ضمن مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وكذلك رفد المجتمع بالكم المطلوب من العمالة الفنية الشحيحة حاليا.

نعيد التذكير بأننا قد ركزنا على السياسة الاقتصادية الناجحة لبناء دولة عصرية وهذه لا يعني ان بقية القطاعات غير ذي أهمية إطلاقا فبدون أمن لا يمكن بناء مشاريع الطاقة وبدون صحة لا يمكن استمرار العمل في الحقول والمصانع وبدون تعليم لا يمكن بناء جيل متطور يؤمن بالتقدم والتغيير وبدون ضمان اجتماعي ستزيد المشاكل داخل المجتمع وبدون صناعه نفطية متطورة لا يمكن دعم بقية القطاعات.

وعلينا أن ننظر إلى التجربة في إقليم كردستان العراق بتمعن فكيف أنهم قد حققوا الطفرات النوعية المهمة خلال نفس الفترة الزمنية لبقية مناطق العراق. نعم نحن نعلم بان المنطقة الكردية كانت آمنة وتساعد على العمل والاستثمار والبناء، وبالمقابل ليس كل العراق مناطق ساخنة فجنوب العراق أيضاً يعتبر مناطق آمنة ولكننا لا نشاهد فيه بناء وإعمارا بنصف حجم ما تحقق في مناطق الكرد.

×××

الخلاصة:

كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرس وبدقه ما هو البرنامج الاقتصادي المناسب لتطبيقه في العراق لبناء دوله عصريه بعد انتهاء العمليات العسكرية و(بنفس مبادئ الديمقراطية)، ومن هم الأشخاص او الأحزاب المؤهلة لتنفيذ مثل هذه البرنامج وما نوع المشاريع التي يجب المباشرة بها في العراق وما نوع الخدمات التي كان من المفترض ان تقدم لتقرب ما بين مشروع تغيير النظام والمواطن في الداخل، ان التخطيط الاقتصادي والبناء المؤسسي أحياناً هو أهم من التخطيط والنجاح العسكري.

فاللعبة ليست ببلوغ الهدف وتحقيق النصر وإنما كيفية المحافظة عليه وتطويره. وعليه نحن بحاجة إلى قيادة سياسية مؤمنة بتبني التحول من الاقتصاد الموجهة إلى الاقتصاد الحر وإعطاء دور للقطاع الخاص وبناء قطاع خاص قادر على تحمل المسؤولية. قيادة تبني البلد بعلمية وتنظر الى الأولويات وتركز الجهد الوطني على ذلك وخصوصا جانب الخدمات والإنتاج المربح وتتبنى التجارب الناجحة للآخرين وتعتمد على مبدأ الاستشارة واتخاذها مبدأ معيار الأداء يعمل به في جميع أنشطتها وفق سياسة دولة المؤسسات. ذلك يسير بالتوازي مع قوة الإدارة السياسية وقوة البناء العسكري واللوجستي وفرض الأمن وسيادة القانون.

● مدير مركز تطوير مجتمع الأعمال العراقي

المصارف الأهلية.. الأداء المتخلف والانعكاس السلبي للاقتصاد العراقي

حيدر شامان الصافي

لا مجال للتقدم وبناء الأوطان إلا في الاستناد إلى قطاع خاص قوي تدعمه أنظمة وقوانين وشبكة من المصارف الحكومية والأهلية ذات الكفاءة والمهنية العالية.

إن إعادة بناء العراق وجعله يقفز قفزات واسعة لن ينجح دون قطاع خاص قوي واثق بمستقبله كي يتم القضاء على حاجز الخوف من المجهول وجعله يستثمر في مجالات ذات طابع دائم وليس الركض وراء مشاريع قصيرة الأمد هدفها الربح السريع واستعادة رأس المال بأسرع وقت ممكن لعدم ثقة القطاع الخاص بما تخفيه الأيام والسنين القادمة من مخاطر لعدم وجود ضمانات تحميه بسبب عدم الاستقرار.

تتسع ظاهرة المصارف الأهلية في العراق والتي أصبح مجموعها خلال السنوات الماضية ثلاثين مصرفا بينها مصارف إسلامية لم تعط دافعا قويا لتقوية الاقتصاد العراقي ولا حتى زيادة القروض وحسب مسؤولين حكوميين فان هذه المصارف تدار من قبل اسر تمتلك ثروات كبيرة. أن أكبر الشركات العملاقة في الغرب والدول الأخرى بما فيها نمور آسيا تستفيد من تسهيلات مصرفية بشروط عادلة ونسبة فائدة متدنية جدا وقد تصل قيمة القروض خمسة وتسعون أو حتى مئة في المئة من قيمة العقار أو المشروع الصناعي أو الخدمي أو الزراعي. وبهذه الطريقة تم بناء الاقتصاديات العملاقة التي تتقدم بسرعة فائقة بفضل أنظمتها المصرفية الممتازة وتخصيص مبالغ خيالية لعلمائها وللبحوث العلمية التي تعجل التقدم الصناعي والاقتصادي وانجاز الاختراعات التي تساهم في تقدم الإنسانية. ان انتشار ظاهرة تعدد المعاملات المالية والعقود الحكومية والمصرفية والاستثمارية ورغبة الناس القوية في الانتفاع منها أنما يعلله "أن كل مجتمع يتعرض لمشاكل أو هزات تعقبها حالة استقرار تبرز فيها صورة منوعة من المعاملات المالية والعقود لتغطي حاجات مجتمع نهض تواً من وضع سيء، فتأتي هذه المعاملات متناغمة مع حاجات الجمهور ويكتب لها الانتشار". قانون المصارف لا يتيح لها تقديم القروض إلا بمعدلات معينة مقيدة بنسبة الائتمان قياسا إلى رأس المال والاحتياطي، والتي وصلت اغلب المصارف إلى حده الأعلى أو تجاوزتها "وفي الوقت الحالي "تخشى الكثير منها (المصارف الخاصة) منح المزيد من القروض كي لا تتجاوز تعليمات البنك المركزي "وفي الوقت نفسه فأن هناك عزوفا من قبل دوائر الدولة عن التعامل مع المصارف الأهلية، لأنها تتعامل معها بنظرة شك، لأن اغلبها نشأ في السنوات العشر الأخيرة، وتفضل التعامل مع مصرف حكومي كونه مصدر أمان أكثر "في حين أن "القاعدة الاقتصادية تقول إن المصارف الخاصة القوية هي العمود الفقري الاقتصادي لأي دولة كونها عاملا لبناء الاقتصاد والعراق بأمس الحاجة لها".

أن الجدية من أجل إنشاء مصرف متنور متحضر بقيادة خبراء مرموقين ممن لم يتم قولبتهم بالروتين الحكومي الفاشل وأساليبه السقيمة المتوارثة لدعم القطاع الخاص والاستثمار برأسمال مدفوع لا يقل عن عشرة مليارات دولار أمريكي تزداد سنويا بمبلغ قد يصل إلى خمسة مليارات دولار لدعم القطاع الخاص والمشترك بفوائد رمزية مقابل ضمانات معقولة للقضاء على جشع المصارف الأهلية، وسنرى كيف تقفز البلاد قفزات واسعة في سبيل التقدم والاستقرار والقضاء على البطالة التي تقود البعض إلى هوة الشر والجريمة والإرهاب. وللفائدة العامة نقول ضرورة أن تندمج هذه المصارف فيما بينها لتشكيل قوة مالية أسوة بالمصارف العالمية، لأن اغلب البنوك تملكها اسر ترفض قبول مشاركات خارجية ولا تملك في الوقت نفسه قدرات لزيادة رأسمالها إلى الحد المطلوب. ويعود إنشاء المصارف الأهلية إلى قرون مضت في مناطق معينة في العالم منها سويسرا غير أن اغلبها انتهى بالاندماج احدها بالآخر سعيا إلى زيادة رأس مالها فتكونت مصارف ضخمة واسعة النشاط قادرة على منح القروض والمشاركة في الاستثمار وفي تحقيق التنمية الاقتصادية.

أثبتت المصارف الخاصة قدرتها وفق المسموح أن تكون حاضنة أموال فقط وصندوق للادخار المحلي لكنها لم تحقق المنتظر منها في مجال الإقراض والاستثمار الطويل المدى وتمويل القطاع في انتظار دور تحفيزي أكبر من المركزي ومرد ذلك وفقا لإدارات المصارف الخاصة البطء في تعديل البنية التشريعية والمالية التي حالت دون توسيع الاستثمارات المصرفية عبر منح القروض الصناعية أو حتى تمويل القطاع الخاص. المصارف الأهلية تواجه انتقادات بأنها تعمل كدكاكين صيرفة، لكن المرجو أن تكون اكبر من ذلك إذ لا يمكن اجتذاب المستثمرين دون وجود قطاع مصرفي متطور ماليا وتقنيا بما يؤهله لأداء دوره المطلوب في عملية إعادة الإعمار، مبينة ضرورة توسيع السيولة النقدية وتوفير الكادر.

ولعل من ابرز المسائل التي عرقلت دخول الشركات الاستثمارية الأجنبية إلى العراق هي عدم قدرة المصارف المحلية على فتح اعتمادات بمبالغ كبيرة وعدم امتلاكها فروعا لها في الدول الأخرى، بل ان خطابات الضمان التي تمنحها تلك المصارف غير معترف بها من قبل العديد من دوائر الدولة بسبب تواضع رؤوس أموال المصارف الأهلية العراقية بحسب بعض المختصين في الشأن الاقتصادي.

وفي هذا الإطار أن زيادة رؤوس أموال المصارف الأهلية سيجعلها موضع ثقة لنظيراتها العالمية، الأمر الذي سينعكس إيجابا على عملها ويثبت أنها بدأت تمارس دورها كمصارف حقيقية.

إن السياسة النقدية والمالية تتطلب ستراتيجية واضحة ورؤية شمولية مشتركة للاقتصاد العراقي ومعالجة الإختلالات الخطيرة في هيكليته العامة، وإعطاء مرونة كافية من دون الإخلال في أنظمة الحكومة وشفافية الأيضاح والمعلومات والرقابة الدقيقة من البنك المركزي العراقي، ودعم المصارف في أداء أعمالها ونموها بشكل عقلاني يتناسب وقدرتها وفعاليتها الاقتصادية.

باحث أكاديمي.ناصرية*

الاقتصادي | العدد (1918) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) ايلول 2010

جدلية زيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة

محمد صالح الشماع

سبق أن نشرنا في نيسان ٢٠١٠ دراسة حول موضوع زيادة رؤوس أموال المصارف الأهلية العراقية، وتبين منها أن (٢٦) مصرفاً من أصل (٣٠) مصرفاً أهلياً بحاجة إلى زيادة رؤوس أموالهم لتبلغ،كمرحلة أولى إلى ١٠٠ مليار دينار على الأقل قبل يوم ٢٠١١/٢/١٨ خضوعاً لقرار البنك المركزي العراقي وإلا فسوف تُلغى إجازة الصيرفة الممنوحة لشركة المصرف المخالف استنادا لأحكام قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤. وقد أُدرجت أسماء المصارف المتخلفة ووضعية رؤوس أموالها في كشف ضمن الدراسة أعلاه نشرته مجلة اتحاد المصارف العربية بعددها المرقم ٢٥٥ لشهر حزيران ٢٠١٠.

عُقدت اجتماعات وجرت مناقشات ومراسلات لغرض إعادة النظر في الموضوع لتأجيله أو تمديد فترات توقيتاته دون جدوى، إذ أكد البنك المركزي العراقي بتأريخ ٢٠١٠/٧/١٣ قراره السابق برفع رؤوس أموال المصارف إلى ٢٥٠ مليار دينار خلال ثلاث سنوات تنتهي في ٢٠١٣/٢/١٨ على أن يصبح رأس المال في ٢٠١١/٢/١٨ ((١٠٠ مليار دينار، وفي حالة عدم استكمال رأس المال الحد المطلوب في غضون المدد المحددة تلغى الإجازة الممنوحة للمصرف استنادا إلى أحكام قانون المصارف النافذ.

عادت الاعتراضات من قبل إدارات بعض المصارف وطالبت بتمديد فترة السنة الأولى لتصبح إلى يوم ٢٠١١/٦/٣٠، لكن السيد محافظ البنك المركزي العراقي ومرافقيه الذين حضروا إلى مقر رابطة المصارف العراقية الخاصة يوم ٢٠١٠/٨/٨ للاجتماع بمسؤولي المصارف لغرض مناقشة فقرات جدول الأعمال التي منها موضوع زيادة رأس المال، قد حسموا الأمر، حسبما ورد في محضر الاجتماع الذي كتبه عضو الهيئة الإدارية للرابطة الأستاذ عبد العزيز حسون وُنشر في العدد (٤٥) من نشرة أخبار المصارف) الصادرة يوم ٢٠١٠/٩/١. فقد أكد السيد المحافظ مرة أخرى أن البنك المركزي شديد جداً في موضوع زيادة رأس المال، وأضاف: أرجو اعتبار هذه القضية ذات ضرورة أساسية وقصوى. وقد وصف المستشار الأستاذ الدكتور مظهر محمد صالح القرار بأنه (قرار إستراتيجي)، كما ورد في المحضر وأكد المسؤولون في البنك المركزي أن قرار زيادة رؤوس الأموال لا رجعة فيه ولا تعديل في توقيتاته.

عليه فإن على إدارات المصارف التي ستباشر باتخاذ إجراءات لزيادة رؤوس أموالها

أن تُشمر عن ساعديها وتبدأ بها قبل حوالي أربعة شهور من الموعد ٢٠١١/٢/١٨، لأن لهذه الإجراءات استحقاقات لازمة بموجب قانون الشركات النافذ ولها توقيتات تتحكم بها دائرة تسجيل الشركات، هذه الدائرة التي أصبحت عاجزة عن النظر في الطلبات التي تقدم إليها بالسرعة التي كنا نعهدها فيها نظراً لزخم العمل وكثرة الأخطاء والمخالفات والنواقص الواردة في تلك الطلبات، ويبدو أن كادرها أصبح أضعف قدرة من السابق فراحت المعاملات تتأخر وتحتاج إلى وقت أطول لدراستها. ولم تعالج الدائرة الأمر بتدريب وتأهيل كوادرها وزيادة عدد الموظفين المؤهلين القادرين على تطبيق قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل بشكل صحيح مع استحداث دوام إضافي، بل بالعكس لا تزال قابلية المسؤولين فيها ضعيفة وتقبل المراجعات (وما أشقها من مراجعات) خلال الدوام الاعتيادي لأربعة أيام فقط من الأسبوع.

وتنفيذاً لأحكام قانون الشركات، تُقدر المدة التي تستغرقها معاملة زيادة رأسمال أية شركة عن طريق الاكتتاب النقدي، بعد صدور قرار من مجلس الإدارة بالدعوة لعقد اجتماع للهيئة العامة وتحديد موعده، بـ (١٣٥) يوماً حسبما هو مبين أدناه، على فرض أن الاكتتاب النقدي بأسهم الزيادة سيكتمل حتماً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طرحها، وبخلافه تمدد فترة الإكتتاب ثلاثين يوماً آخر أو أكثر فتزاد مدة استغراق المعاملة تبعاً لذلك مما يستوجب أخذ ذلك بنظر الاعتبار مقدما. وإن المدة المقدرة أعلاه لم تأخذ بنظر الاعتبار احتمال تحديد دائرة تسجيل الشركات موعداً أبعد لتأريخ عقد الاجتماع مما يؤدي إلى إطالة المدة المقدرة، كما أنها قدرت على اعتبار أن معاملة الزيادة قُدمت إلى الدائرة المذكورة وهي كاملة دون أي نقص أو مخالفة. وبشرط عدم إحداث أي توقف أو تأخير في ربط أية حلقة من حلقات التوقيتات بالأخرى، وإلا تحتاج الإجراءات إلى مدة أطول:

عدد الأيام

١٥ استحصال موافقة دائرة تسجيل الشركات على تحديد موعد الاجتماع.

١٥ نشر بيان الدعوة للاجتماع.

٣٠ المصادقة على محضر الاجتماع.

٤٥ إجراءات الاكتتاب في رأس المال وفق المادة ٥٥/ أولاً من قانون الشركات.

٣٠ استحصال موافقة المسجل على الزيادة.

المجموع

أما معاملة زيادة رأسمال أي مصرف وفق أحكام المادة ٥٦/ رابعاً من قانون الشركات عن طريق إصدار أسهم جديدة تباع إلى المشترين أو المشاركين بالسعر

الذيُ يتفق عليه مع إدارة المصرف دون طرح الأسهم للاكتتاب العام وبدون عرضها على المساهمين الموجودين أو اللجوء إلى السيلين، وذلك بعد استحصال موافقة أغلبية أعضاء الهيئة العامة لشركة المصرف وموافقة البنك المركزي العراقي، فتقدر المدة التي تستغرقها بما لا يقل عن ثلاثة شهور. وبخصوص معاملة زيادة رأسمال المصرف عن طريق الاندماج مع مصرف آخر، فهي الأخرى تقدر حاجتها من الوقت بما لا يقل عن أربعة شهور.

ورد في العدد (٤٥) من نشرة (أخبار المصارف) التي تصدرها رابطة المصارف العراقية الخاصة، أن إدارة) مصرف الخليج التجاري (ستدعو أعضاء الهيئة العامة لشركته إلى عقد اجتماع في نهاية شهر تشرين الثاني لمناقشة موضوع زيادة رأسماله. وهذا بالتأكيد موعد لا يحقق الغرض المطلوب من حيث التوقيت، لأن إجراءات تنفيذ زيادة رأس المال تحتاج بالأقل إلى أربعة شهور. فحتى لو لمُ تلغ إجازة الصيرفة الممنوحة، فمن المحتمل أن يعامل البنك المركزي العراقي المصارف التي رأسمالها غير مكتمل وفق قراره معاملة خاصة كإبعادها عن الاشتراك في مزاد الدولار الأمريكي وعدم قبول مبالغ منها لإيداعها لديه لقاء فائدة أو أية إجراءات أخرى قد تؤثر على مستوى أداء المصرف ونشاطه وعلى فرص حصوله على الأرباح، وقد يقلل هذا من تقييم البنك المركزي له، مما لا نرتضيه لهذا المصرف الرصين الذي أثبت حضوره في الساحة المصرفية العراقية لجودته وصفاته الحسنة التي أهلته للحصول على درجة) جيد جداً(عند تصنيف المصارف بموجب تقييمCAMELS)) من خلال مراقبة أعماله من قبل البنك المركزي العراقي.

على ذكر تصنيف المصارف الأهلية العراقية، فإن من بين مصارفنا، ممنُ يخشى عليهم أن لا يتمكنوا من اجتياز محنة زيادة رأس المال بسلام أو بدون تأخير، مصرفين آخرين حصلا على درجة(جيد جداً)،هما (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) و(مصرف آشور الدولي للاستثمار). وسبق منذ عدة شهور أن اعترف أعضاء الهيئة العامة لمصرف الموصل في اجتماعهم السنوي الذي أنعقد يوم ٢٠١٠/٥/١٣ بأنهم (عاجزون الآن عن توفير ٥٠ مليار دينار خلال فترة تسعة شهور)، وقد وصل اليأس بهم إلى حد أنهم وزعوا معظم ما تجمع لدى المصرف من أرباح عليهم نقداً، وكأنهم يريدون أن يتخلوا عنه بدلاً من أن يضيفوا جميع الأرباح إلى رأس المال الحالي باتجاه زيادته. ولم تصدر الهيئة العامة قراراً بشأن كيفية استمرار عمل ونشاط المصرف بعد الموعد المحدد للزيادة برأسمال ناقص، وإنما طرحت مجرد اقتراح بإيجاد منافذ أخرى للزيادة لم يرد فيها صراحة موضوع (الاندماج مع مصرف آخر) ولمُ يحدد فيه سقف زمني لتحقيق الاقتراح. ولم تظهر لحد الآن للعيان نتائج الجهود التيُ بذلت وفيما إذا توجد محاولات جدية للأخذ بالاقتراح المطروح وهل توفر الشركاء أو الشريك الإستراتيجي أو أن مفاوضات الاندماج على وشك الانتهاء أو أي سبيل آخر يحقق الغرض المنشود. ومهما يكن من أمر فلم يعد الوقت يكفي لإنجاز إجراءات زيادة رأس المال ما لمُ يبدأ بها قبل أوائل تشرين الأول المقبل. سوف نصاب بخيبة أمل وتنتابنا حسرة لفقدان الجهود المضنية التي بذلتها إدارة هذا المصرف طوال عشر سنوات من عمره في سبيل تحسين أحواله وتطويرها ليُرفع تقييمه تبعاً للتصنيف المشار إليه أعلاه ويصبح رابع أفضل مصرف أهلي في العراق.

وعلى أية حال فإن المصرف الذي سيفقد إجازته المصرفية لإخفاقه في إبلاغ رأسماله إلى الحد المطلوب، فهذا ذنب مؤسسي المصرف وكبار حملة أسهمه الذين لم يؤدوا ما عليهم وعلى الخصوص هؤلاء الذين استفادوا من أعمال ونشاط مصارفهم لمنافعهم الشخصية والجهات المقربة منهم. أما إذا لحق ضرر ما بالمصرف نتيجة لتأخر إنجاز إجراءات زيادة رأس المال عن الموعد المحدد، فهذا ناجم عن سوء الإدارة وأن أعضاء إدارة المصرف غير صالحين أو لائقين لعدم قدرتهم على عقد اجتماع الهيئة العامة في وقت مبكر.

على الرغم مما ورد في الصفحة الأولى من هذا الموضوع حول تمسك البنك المركزي العراقي بموقفه، نجد هناك من لا يزال يَحتمل أو يَتوقع حدوث تعديل على الموعد النهائي لإنجاز إجراءات الزيادة الأولى إلى ١٠٠ مليار دينار ليصبح ٢٠١١/٦/٣٠. وأخشى أن يكون هذا مجرد وهم أو تعلقاً بالآمال وأن الانجرار وراءها يحتمل فيه مخاطر. وحتى لو فرضنا حصول التعديل، فإن تأثيره لا يستحق عناء مجازفة الانتظار. فكلنا يعلم أن الأرباح السنوية الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين بعد انتهاء السنة ٢٠١٠ التي من المنتظر إضافتها إلى رأس المال قبل تحقيق زيادته المطلوبة ما هي إلا جزء بسيط غير مؤثر، فأكبر الأرباح المتوقعة لا يزيد على ٨ مليارات دينار، إنْ تركت فلن يضيع منها شيء، لأنها ستساعد على زيادة رأس المال للمرحلة الثانية المنتهية مدتها بتأريخ ٢٠١٢/٢/١٨. ومن الناحية الأخرى، فإن تحديد يوم ٢٠١١/٦/٣٠ كآخر موعد لتحقيق الزيادة يحتاج لأن يُتخذ قرار الهيئة العامة بذلك قبل منتصف آذار٢٠١١، فهل بمقدور إدارات المصارف المنتظرة عقد اجتماعات الهيئات العامة لشركات مصارفها خلال شهرين ونصف من انتهاء السنة المالية؟ في الوقت الذي لا يزال ما لا يقل عن سبعة مصارف متأخرة عن الإعلان عن موعد الاجتماع السنوي الاعتيادي لهيئتها العامة ونحن في أواخر الشهر التاسع والواجب عقده بموجب التشريعات خلال الشهور الستة الأولى من السنة ٢٠١٠. منهم على سبيل المثال المصرف التجاري العراقي ومصرف دار السلام للاستثمار. فكيف إذاً ستدبر إدارات المصارف التي تنتظر التعديل عقد الاجتماع السنوي المقبل لغرض إضافة الأرباح وزيادة رأس المال؟ وإذا تذكرنا الوقائع السابقة نجد أنه لم يسبق لأي من هذه المصارف المنتظرة البالغ عددها (٢٢) مصرفاً أن عقد اجتماعه السنوي قبل نهاية الشهور الثلاثة الأولى سواء من سنة ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠، عليه فإن تأجيل الموعد إلى ٢٠١١/٦/٣٠ لا جدوى منه ويصعب تطبيقه عملياً من حيث التوقيت، فتبقى المصارف معرضة للعقوبات. والأفضل منه موعد أبعد كأن يكون ٢٠١١/٩/٣٠، إلا إذا تغاضت إدارات المصارف، غير القادرة على عقد الاجتماع العام السنوي لأعضاء الهيئات العامة لمساهمي شركاتها في وقت مبكر بعد انتهاء السنة ٢٠١٠، عن رسملة الأرباح، والاكتفاء بعقد اجتماعات استثنائية قبل منتصف شهر آذار المقبل لغرض زيادة رأس المال فقط، فيكون موعد ٢٠١١/٦/٣٠ ملائماً.

إن منح مهلة أطول يساعد كبار حملة أسهم المصرف المطلوب زيادة رأسماله على مراجعة أحوالهم وأمورهم لغرض تدبير مبالغ نقدية لتسديد حصتهم من الزيادة وشراء أسهم الزيادة التي سيعزف المساهمون والجمهور عن الاكتتاب بها. ولكن لكل أمر حدوده وللتأخير عواقبه أشرنا إليها آنفاً. وكنصيحة: لكي يؤدي الشخص ما عليه قبل فوات الأوان، لابد من ثمن أو تضحية أو تنازل.

من صفات البنوك المركزية في العالم، إضافة إلى مقامها العالي المتميز، أنها في رقابتها على المصارف تكون حازمة أو صارمة. وما تساهل البنك المركزي العراقي أحياناً إلا مراعاة لأحوال وظروف الضعفاء من إدارات مصارفنا الأهلية الذين يعانون من الأحوال الاستثنائية والأمنية التي تمر بها البلاد. لكن هذا التساهل لن يكون مستمراً ولا يخص جميع الأمور. وعلينا أن نأخذ بجدية موقف البنك المركزي العراقي من أن قرار زيادة رؤوس أموال المصارف قرار لا رجعة فيه من حيث توقيتاته. فالحذر غلب القدر. والإدارة الحصيفة هي التي تأخذ بنظر الاعتبار جميع الاحتمالات المتوقعة، بل أسوأها. وأنَ تعتبر . ضماناً لسلامتها . أن لا تساهل متوقعَ من البنك المركزي العراقي لهذه الحالة.

أيلول/ 2010

إن منح مهلة أطول يساعد كبار حملة أسهم المصرف المطلوب زيادة رأسماله على مراجعة أحوالهم وأمورهم لغرض تدبير مبالغ نقدية لتسديد حصتهم من الزيادة وشراء أسهم الزيادة التي سيعزف المساهمون والجمهور عن الاكتتاب بها. ولكن لكل أمر حدوده وللتأخير عواقبه أشرنا إليها آنفاً. وكنصيحة: لكي يؤدي الشخص ما عليه قبل فوات الأوان، لابد من ثمن أو تضحية أو تنازل.

الأبعاد التنموية للتعداد العام للسكان

حسين علي الحمداني

التخطيط هو أحد أسباب تقدم الأمم، ولا يمكن أن يكون التخطيط ناجحا ما لم تتوفر له بيانات دقيقة تشكل قاعدة عريضة يمكن الاستناد إليها في صياغة الخطط. ويعرف الجميع بأن العراق ظل عقودا طويلة لا يعتمد في خططه التنموية على مراكز البحوث والدراسات لأسباب عديدة في مقدمتها عدم وجود هذه المراكز أصلا من جهة، ومن جهة ثانية إن وجدت، فهي غير قادرة على تقديم المعلومات الواقعية الصحيحة وبالتالي كانت ما تسمى بخطط التنمية التي هي عبارة عن اجتهادات غير مدروسة تتعرض لانتكاسات كبيرة نتيجة عوامل كثيرة في مقدمتها استنزاف موارد البلد على التسليح والتصنيع العسكري بعيدا عن الخطط التنموية الصحيحة. وبعد التغيير الكبير في العراق بزوال النظام الشمولي وانفتاح العراق اقتصاديا على مختلف دول العالم باتت لمراكز البحوث والدراسات أهمية كبيرة في توجيه خطط التنمية بالشكل السليم والصحيح ووفق متطلبات الواقع العراقي وتقديم المعلومات الصحيحة التي من شأنها النهوض بالبلد نحو الأفضل. وتأتي أهمية مراكز البحوث والدراسات من خلال توجيه البحث العلمي لخدمة القضايا التنموية في البلد، مثل تأهيل الكوادر المحلية عملياً كباحثين ومساعدي باحثين، واستقطاب النخبة من الباحثين وتشجيعهم، وكذلك جذب التمويل الخارجي للأبحاث من خلال تسويق الإمكانيات البحثية والتشجيع على الاستثمار، وأيضاً مد جسور التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية على هيئة عقود واستشارات بحثية وخدمات فنية. والعراق مقبل في نهاية تشرين الأول القادم على إنجاز عملية التعداد العام للسكان وما يشمله هذا التعداد من توفير قاعدة معلومات واسعة وكبيرة عن واقع الحياة في العراق من خلال المسوحات الكبيرة التي أنجزتها فرق التعداد منذ عام تقريبا. وتضاهي نتائج هذا التعداد في أهميتها الكثير من الدراسات النظرية والخطط المستوردة التي طالما طالعناها في الكثير من الصحف والمجلات المحكمة والتي لمسنا من خلالها عدم الواقعية في التشخيص والمعالجات. حيث إن واحدة من أبرز المخرجات الأولية لهذا التعداد سنكتشف حاجة العراق بصورة عامة إلى أن تركز خطط التنمية في الوقت الحاضر على مرفقين مهمين الأول قطاع التربية والتعليم الذي يعاني كثيرا في ميدان البنى التحتية من حيث عدد المدارس خاصة في مراكز المدن (الحضر) حيث نجد بأن هذه المدارس مكتظة وبأكثر من دوام وبعضها ثلاثي الدوام مما يربك سير العملية التربوية برمتها من حيث ضياع الوقت والجهد من جهة واستهلاك بناية المدرسة ومقاعدها الدراسية من جهة ثانية، ناهيك عن المشاكل الصحية الأخرى. حيث يمكننا أن نكتشف من خلال الواقع بأن المناطق الحضرية تحظى بمدرسة واحدة لكل ألف عائلة وهذه نسبة كبيرة جدا بعكس الريف حيث نجد أن هذه النسبة تنخفض لتصل إلى ٢٥ عائلة بمدرسة، وبالتأكيد هنالك أسباب مقنعة لهذا التفاوت في مقدمتها الكثافة السكانية من جهة وحملات بناء المدارس في العقود الماضية ركزت على الريف أكثر من مناطق الحضر، إضافة إلى توفر المساحات الكافية للبناء بعكس المدن الكبيرة والمتوسطة والتي لا تتوفر فيها الأرض بشكل يؤمن بناء مدارس جديدة. الجانب الثاني هو الجانب الصحي الذي يشتمل على محاور عدة في مقدمتها المراكز الصحية حيث تبدو عملية توزيعها جغرافيا هي الأخرى تعاني من خلل كبير حيث يمكن أن نحدد بأن لكل ٥٠ ألف نسمة مركزا صحيا واحدا في مناطق الحضر أي مراكز المدن، وهذا يؤشر خللا كبيرا جدا خاصة في ظل الكثير من المشاكل الصحية التي تعاني منها المدينة العراقية منها مشاكل البيئة وتخسفات المجاري، بل وانعدامها في الكثير من المدن والضواحي، وتجمع النفايات في الأزقة لأيام معدودة دون إيجاد معالجات لها، وهذا ينعكس سلبا على الواقع الصحي، وهذه الظاهرة موجودة حتى في العاصمة بغداد.

لذا نجد بأن نتائج هذا التعداد المقبل تحتاج إلى دراسة واستنباط بعيدا عن الأرقام المشوهة التي أعتدنا سماعها في السنوات والعقود الماضية فالجميع يعرف بأن الغاية من التعداد ليست معرفة سكان العراق فقط، بل هي عملية مسح شاملة لمجمل الحياة في البلد، هذه التقارير التي عجزت مراكز البحوث والدراسات في البلد من الوصول إليها لأن هذه الدراسات لم تكن ميدانية بل مكتبية اعتمدت على استمارات قد تملأ عشوائيا وبالتالي نتائجها تكون غير واقعية.

وبالتأكيد فان نتائج التعداد هو الأكثر دقة خاصة وان من نفذ وسينفذ هذا التعداد جهاز مختص ولديه الخبرة الكافية في هذا الميدان.

ومن الناحية الاقتصادية ستكون واحدة من مخرجات التعداد العام معرفة عدد المنشآت الصناعية والمشاريع الزراعية سواء أكانت حكومية أم ضمن القطاع الخاص ومدى فعاليتها في دورة الاقتصاد العراقي.

وخلاصة القول إن التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والحيازات الزراعية هو الأرضية الصلبة التي يمكن أن ننطلق منها في وضع خطط كفيلة قادرة على منح البلد قفزة كبيرة في مجالات حيوية ومهمة في مقدمتها الجانب الاقتصادي من حيث معرفة عدد العاطلين عن العمل ونسبتهم من سكان العراق، ومعدلات النمو السكاني ومقارنته بمستوى الخدمات والمنشآت سواء الصحية أو التربوية وغيرها من الأمور التي نحتاجها لتطوير بلدنا.

الاقتصادي | العدد (1918) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) ايلول 2010

المعايير المحاسبية الدولية للمصارف ومدى توافقها مع مثيلاتها العراقية

فيصل زماط حسن السليم

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية يضفي على القوائم المالية المنشورة وغير المنشورة المزيد من الثقة والملاءمة، ويجعلها تعكس بدرجة دقيقة جدا الأحداث الاقتصادية بما لا يدع لدى مستخدمي هذه القوائم على اختلاف أطيافهم تساؤلات جوهرية حول محتواها، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية على المستوى المحلي والدولي وخاصة في ما يتعلق بالمصارف والمنشآت المالية، بكونها قطاعا استثماريا، أو نتيجة اعتماد كافة القطاعات الاقتصادية على المصارف والمنشآت المالية.

وبما إن المحاسبة الدولية هي التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها، فبالتالي إن تنظير المعرفة المحاسبية في ظل مبادئ عامة لا تتأثر بالمتغيرات البيئية سوف يحقق إمكانية إصدار معايير محاسبية موحدة، تحقق أفضل كفاءة اقتصادية" (عيد، ١٩٩٤، ص٢٦).

حيث أن اعتماد معايير محاسبية موحدة في مختلف دول العالم يعطي قدرا اكبر من الثقة للقوائم المالية ويجعل عملية المقارنة أكثر سهولة، من اجل المفاضلة بين البدائل الاستثمارية وبالأخص في ظل تداخل اقتصاديات البلدان في ما بينها وتوسع حجم الشركات المتعددة الجنسيات.

"وتخضع البيانات المالية التي يتم إعدادها في كل بلد بصوره أو بأخرى للقوانين المحلية التي تتضمن قواعد المحاسبة التي تعدها الجمعيات المهنية في ذلك البلد، ويتم في ضوء ذلك إعداد قواعد المحاسبة الدولية للقبول الدولي، لان إحدى غايات لجنة القواعد المحاسبية الدولية هي تحقيق أعلى درجة في التنسيق بين قواعد وسياسات المحاسبة المختلفة بين الدول" (لجنة قواعد المحاسبة الدولية، ١٩٨٧، ص١٥).

ومن خلال ذلك يرى الباحث ضرورة التوفيق بين المعايير المحلية والدولية من اجل تجاوز العديد من العقبات سواء على المستوى المحلي أو الدولي في ما يتعلق بمصداقية القوائم المالية وجعلها ملائمة وموثوقة لاتخاذ القرارات والمفاضلة بين البدائل دوليا ومحليا، إذ لا ينبغي الانفراد بمعايير محلية دون مواكبتها للمعايير الدولية والتي جاءت انعكاسا للتطور الاقتصادي الدولي، لان عدم وضع المعايير الدولية نصب أعين الجمعيات المهنية المنظمة لقواعد المحاسبة المحلية سوف يؤدي إلى جعل القوائم المالية للبلد المعني قليلة المصداقية ولا تحقق الأهداف المرجوة منها على الصعيد الدولي، وان عدم الثقة في القوائم المالية يؤثر في حجم النشاطات المالية والتجارية وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل.

إن من أهم العوامل التي ضاعفت الجهود لإصدار معايير المحاسبة الدولية هو عامل ظهور الشركات الدولية متعددة الجنسيات والتي تتطلب توافر قوائم مالية تشترك بنفس المفاهيم والأسس والقواعد، ونتيجة لهذا العامل المهم ونتيجة لنمو وازدهار أسواق المال العالمية أخذت المعايير الدولية المتعلقة بالمصارف ومن في حكمها اهتماما اكبر نتيجة لأهمية هذا القطاع الاقتصادي الحيوي والذي يعكس تقدم وتطور البلدان، والذي ترتبط به بقية القطاعات الأخرى مؤسسات وافرادا.

وتعد المصارف ومن في حكمها من القطاعات الاقتصادية الهامة والمؤثرة في قطاع الأعمال باعتبار "إن القطاع الاقتصادي المصرفي في أي بلد من البلدان يعد الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها" (خالد، ١٩٨٧، ص٧) وخاصة في ظل تطور نظم المعلومات الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية.

كما إن المصارف ومن في حكمها بوصفها مجالا استثماريا أو باعتبارها صناعة أصبحت "ظاهرة دولية تنعكس في انتهاء الحواجز الجغرافية على حركة جميع منشآت الأعمال، وحتى من يعمل منها خارج القطاع المالي والمصرفي. وقد تحققت الدولية في الصناعة المصرفية من خلال توحيد توجهات المصارف ومؤسسات الأوراق المالية في مساعيها باتجاه خدمة العملاء واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع آفاق توظيف الأموال" (إدارة البحوث، ١٩٩٣، ص٤).

ومن هنا يرتبط الأفراد والمؤسسات على اختلاف أشكالهم بالمصارف بشكل مباشر باعتبارها صناعة، أو بشكل غير مباشر باعتماد كافة المؤسسات الاقتصادية عليها، مما يتطلب أن تكون هذه المصارف والمؤسسات المالية بوضع جيد يمكنها من الوفاء بالتزاماتها بدقة وسرعة وسهولة، وعليه وكلما كانت القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية تحتوي على معلومات كافية ودقيقة وملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة محليا ودوليا، وتعطي لمستخدميها كل ما يدور في أذهانهم من تساؤلات أساسية، كلما ساعد مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ قرارات سليمة واقل مخاطرة، وساعد أيضاً الإدارة على العمل في بيئة أكثر وضوحا للرقي بعمل المصارف المحلية إلى مصاف المصارف المتقدمة والمتطورة. ولذلك ينبغي "عدم إغفال الممارسات المحاسبية السليمة في الدول الأخرى والاستناد إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في محاسبة البنوك والصادرة عن معاهد وجمعيات المحاسبين القانونيين في الدول المتقدمة" (خالد، ١٩٨٧، ص٧).

ومن اجل ذلك كله اخذ المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) والخاص بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة اهتماما خاصا من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية وتم تطويره والتعديل عليه عدة مرات آخرها عام ١٩٩٨، والذي اعتمد في معظم دول العالم وبالأخص الدول الكبرى المنبثقة منها لجنة المعايير المحاسبية الدولية كالولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة، مع التباين في درجة الالتزام بهذا المعيار أو غيره، وفي ضوء ذلك وبالمقابل جاءت القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٠) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، ليتناول موضوع المصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

ولان خلق بيئة استثمارية سليمة من جميع الجوانب يتطلب أن تكون إحدى مميزاته هي مسايرة المعايير المحاسبية المحلية للمتطلبات الدولية فان موضوعنا الحالي هدف إلى أن تكون القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٠) متكاملة من حيث إمكانية التطبيق العملي وتحقيق الأهداف المبتغاة من ورائها من اجل مسايرة التطور الدولي في ما يتعلق بموضوع القاعدة، وتوفير إحدى العوامل المشجعة على الاستثمار.

وعند تحليل كل من معيار المحاسبة الدولية رقم-٣٠- المتعلق بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة (جمعية المجمع العربي، ١٩٩٩، ص٥٤٧-٥٦١)، والقاعدة المحاسبية العراقية رقم-١٠- (ديوان الرقابة المالية، ١٩٩٨) والمتعلقة بذات الموضوع من حيث نطاق المعيار وهدفه ومحتوياته (الفقرات ١-٥٨) وكذلك نطاق القاعدة وهدفها والمبادئ والأحكام الأساسية ونص القاعدة من خلال الفقرات (١-٢٦) وما تبعه من ملاحق توصلت هذه الدراسة إلى الأتي:

١- إن فقرات المعيار المحاسبي الدولي هي قواعد موحدة دوليا، وهي ملائمة للتطبيق دوليا، لأنها جاءت نتيجة تنسيق ودراسة مختلف بيئات التطبيق في العالم.

٢- حدد المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون هدفه بوضوح دون لبس، وكذلك حدد نطاقه ومتطلباته المتمثلة بالقوائم المالية والكشوفات الملحقة، وكذلك هو حال القاعدة المحاسبية العراقية العاشرة.

٣- جاءت فقرات المعيار موافقة تماما لأهدافه ونطاقه ومتطلباته، وبشكل متسلسل ومصنف وغير متداخل، يجعل مستخدمي هذا المعيار بعيدين عن مسألة الاجتهاد في تفسير نصوصه، وهذا هو حال الجزء اليسير من فقرات القاعدة، أما اغلب فقراتها الأخرى فجاءت بشكل متفرق متداخل في نص القاعدة الأصلي وملاحقها، بما يجعل إمكانية لجوء مستخدم القاعدة مسألة الاجتهاد في تفسير النصوص، ويجعله عملية العثور على المتطلبات في القاعدة أكثر صعوبة، مما يؤدي إلى عدم فاعلية القاعدة أو ضعفها.

٤- لم يكرر المعيار المتطلبات الواردة في المعايير الدولية الأخرى وخاصة تلك المتعلقة بالمتطلبات العامة للإفصاح الواجبة التطبيق على جميع القطاعات الاقتصادية، بل ركز على هدف المعيار الخاص بالمصارف والمنشآت المالية المماثلة، بينما لم نجد ذلك في القاعدة، حيث جاءت أكثر من نصف فقراتها مكررة في نفس القاعدة أو هي عبارة عن متطلبات عامة واردة في القواعد الأخرى.

٥- العديد من فقرات القاعدة هي ليست محققة لأهداف وجودها، أي هي ليست متطلبات إفصاح، وإنما هي فروض ومبادئ وأسس وتعاريف محاسبية تمثل مكونات الإطار المفاهيمي لعلم المحاسبة، الملزمة التطبيق لكافة القطاعات الاقتصادية وليس المصارف فحسب. والبعض الأخر هي عبارة عن تحليلات مالية، أو متطلبات إفصاح ليست خاصة بالمصارف.

٦- جاءت القاعدة مواكبة للتطور الدولي متمثلا بالمعيار الدولي الثلاثين في ما يخص متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية، والأمور الطارئة والارتباطات بما فيها البنود خارج الميزانية، وخسائر القروض والسلفيات، والأصول المرهونة كضمان، والإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة.

٧- جاءت القاعدة العراقية مواكبة بعض الشيء للمعيار المحاسبي الدولي، ولكن في نوع الإفصاح المطلوب من دون تحديد مفصل لبنوده، في ما تعلق بالإفصاح في الميزانية العمومية، والإفصاح عن استحقاقات الأصول والالتزامات.

٨- هناك جزء يسير جدا من فقرات القاعدة المحاسبية العراقية لم يرد ضمن المعيار الدولي، ولكنه جاء متلائما مع أهداف القاعدة، ومن هذه الفقرات، احد مفردات قائمة الدخل، وبعض فقرات الميزانية العمومية، واحد مفردات الجهات ذات العلاقة، وفقرة الدعاوى القضائية.

٩-لم تساير القاعدة العراقية المتطلبات الدولية للإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة، حيث لم تحتو على متطلبات مهمة جدا للإفصاح تتعلق بقائمة الدخل، والإفصاح عن تركيزات الأصول والالتزامات، والإفصاح عن المخاطر البنكية العامة، والإفصاح عن نشاطات الأمانة.

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول إن المعايير المحلية تحتاج بعض الشيء إلى إعادة ترتيب لتوافق المعايير الدولية مما يساعد على قبولها دوليا وما لذلك من تأثير على القرارات الاستثمارية، وفي ما يتعلق بالقاعدة المحاسبية العراقية السادسة ينبغي أن تصاغ بشكل يتماشى مع المتطلبات الدولية للإفصاح الخاص بالمصارف والمنشآت المالية المماثلة بشكل تام من خلال، إعادة ترتيب فقرات القاعدة بشكل متسلسل ومصنف، والتخلص من البنود التي لا تمثل متطلبات إفصاح، والتخلص من متطلبات الإفصاح المكررة الواردة في نفس القاعدة، أو تلك التي تمثل متطلبات عامة ليست خاصة بالمصارف وجاءت في القواعد المحاسبية الأخرى الخاصة بها، وتدعيم الفقرات التي جاءت مواكبة بعض الشيء للمتطلبات الدولية، واستحداث الفقرات التي لم ترد أية إشارة عنها في القاعدة، وتفصيل المتطلبات التي جاءت بمستوى عام.

المصادر المعتمدة في البحث

١- إدارة البحوث والدراسات والنشر، قوى التغيير في المصارف، مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الأول، العدد الثاني، السنة الأولى، عمان، الأردن، ١٩٩٣.

٢-خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.

٣- عيد حامد معيوف الشمري، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية، مطابع معهد الإدارة العامة، الإدارة العامة للبحوث، السعودية، ١٩٩٤.

٤- لجنة قواعد المحاسبة الدولية، قواعد المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، ترجمة الدكتور عصام مرعي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.

٥-جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، شركة مطابع الخط، عمان، ١٩٩٩.

٦- ديوان الرقابة المالية، القواعد المحاسبية العراقية، مستندات مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، ١٩٩٨.

الاقتصاد الصيني والتحول الكبير

إيمان محسن جاسم

كانت الصين تعد من الدول الفقيرة حتى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي، إلا أنها استطاعت من خلال إتباع سياسات اقتصادية ناجحة أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي.ويرجع هذا كله للنهضة التي اتبعتها القيادة الصينية عام 1978 أي مرحلة ما بعد ماو تسي تونغ خاصة وان القيادة الصينية بزعامة دينج شياو بينج التي استلمت الحكم عام 1978 أدركت أن النهوض بالصين يتطلب أولا النهوض بالاقتصاد الصيني.

وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم. فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة- بيئة مسالمة- لسياسة اقتصادية ناجحة.

وهذا ما جعل النظام السياسي في الصين يتخلى عن الكثير من النظريات الاقتصادية القديمة التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٨ وفي مقدمتها نظريات الاقتصاد الشيوعية مع تغيير السياسة الداخلية والخارجية لهذا البلد من أجل خلق بيئة سليمة وصحيحة لتحقيق طفرة اقتصادية كبيرة.

فالتجربة الصينية كانت قائمة على الانفتاح على العالم دون حذر من أجل جلب الاستثمارات واكتساب الخبرة وانفتاح الأسواق العالمية أمام البضائع الصينية، وكان هذا الانفتاح وهذا التوجه سببا رئيسا في النمو غير المسبوق الذي أصبح يخطو بها اقتصاد الصين.

فإن هناك حقيقة يصعب إغفالها وهي أن تلك الدولة لم تنجح فقط في صياغة نموذج اقتصادي قادر على التعايش مع أزمات وأوجاع الاقتصاد العالمي بل نجحت في إرساء منظومة اقتصادية لها خصوصيتها تسير في اتجاه معاكس لموجات الركود والوهن الاقتصادي إقليميا وعالمياً وباتت بالتالي قوى اقتصادية لا يستهان بها في الألفية الثالثة.

ومن لغة الأرقام يمكن القول إن نموذج الاقتصاد الصيني هو نتاج سلسلة من الطفرات في الأداء العام رغم الأزمات التي استشعر بها العالم أجمع خلال حقبة التسعينيات بدءاً من حالات الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة ومحنة النمور الآسيوية في عام ١٩٩٧ ومروراً حتى بحالات الوباء التي كان لها تداعياتها على الاقتصاد العالمي أبرزها وباء سارس الذي ظهر في الصين عام ٢٠٠٣ وموجات الأنفلونزا التي اجتاحت العالم وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبالتأكيد فإن هنالك عدة عوامل تبرر الثقة الراهنة بشأن طبيعة الأداء العام للاقتصاد الصيني على المدى القصير، أبرزها معدلات النمو الجيدة لأرباح الشركات ومستويات النمو المرتفعة في حجم الإقراض الأمر الذي يضمن بصورة كبيرة استمرار قوة حركة الاستثمارات التي تصل نسبة مساهمتها في دعم عجلة النمو الاقتصادي إلى حوالي ٥٠٪.

وبجانب ذلك فإن الصادرات الصينية مازالت تحظى بقدرة تنافسية فائقة رغم ارتفاع تكاليف الإنتاج والزيادة التي يشهدها سعر صرف اليوان أمام الدولار والتي تقدر بنحو ١٠٪ خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن.

ويمكن القول أن تنامي الطلب في الأسواق المحلية بالصين سيسهم في تعويض المنتجات الصينية الخسائر التي قد تنجم في حال تراجع حركة الاستهلاك بالأسواق كما أن انتعاش أسواق الصين سيكون بمثابة عامل دعم، خاصة وأن الاقتصاد الصيني قد يصبح مهيئاً في مرحلة ما لمزاحمة الاقتصاد الأميركي كقوة أساسية محركة للنمو العالمي خاصة مع استمرار تدفق الاستثمارات الصينية للأسواق الخارجية.

ومن هنا فإنه يمكن اعتبار الصين نموذجا فريدا بالنسبة للاقتصاد العالمي، فمازالت الصين دولة ذات اقتصاد نامي أو ناشئ غير أن الاقتصاد الصيني بحجمه وثقله الحالي يعطي شعورا للآخرين بأن ذلك البلد أصبح له تأثير كقوى عظمى.

خاصة وان الفكر الاقتصادي في الصين قائم على أولويات مهمة ورئيسية عبر النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع،وهذا ما حقق للصين طفرة كبيرة في اقتصادها ومكانتها الدولية بصورة عامة.

خاصة وأنها قدمت تسهيلات كبيرة جدا للتجارة الخارجية عبر تخفيض الرسوم الكمركية والسعي الدؤوب للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية عبر انضمامها إلى مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذا ما منحها قروضا كثيرة وكبيرة سخرت جميعها في إنشاء مقومات الاقتصاد الصيني.

وبجانب ذلك فقد حققت جميع القطاعات الصناعية في الصين والبالغ عددها ٣٩ قطاعاً أرباحاً هذا العام حيث سجلت تلك القطاعات نمواً سنوياً في أرباحها بلغ في المتوسط ٣٧٪ وهي نسبة جيدة جدا بالقياس لحالة الركود التي عاشتها اغلب دول العالم.

من هنا نجد بأن الصين قد سلكت طريق التدرج في إصلاح نظامها الاقتصادي مستثمرة كل الفرص المتاحة أمامها، وهذا الإصلاح الاقتصادي سبقه إصلاح سياسي كبير وانفتاح داخلي وخارجي كان له دور كبير في انفتاح الأسواق العالمية أمام التجارة الصينية.

والتجربة الصينية تمنحنا نحن في العراق رؤى ينبغي أن لا نتجاهلها خاصة وإننا في طريقنا لبناء اقتصاد عراقي عبر الآليات ذاتها التي اتبعت في الصين أو ماليزيا أو اليابان، مع توفر مقومات نجاح تجربتنا فيما لو توفرت لها الأجواء السياسية السليمة والصحيحة، خاصة وان العراق بات الآن بلدا منفتحا على الأسواق العالمية والمنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وبإماكننا تسخير الموارد البشرية والكفاءات العراقية والموارد المالية سواء المتحققة من صادراتنا النفطية أو القادمة عبر قروض دولية ومنح أو استثمارات في تحقيق أرضية صلبة لبناء اقتصاد قوي من شأنه أن يحقق الرفاهية للشعب من جهة، ومن جهة ثانية يديم عجلة التنمية في هذا البلد الذي تتوفر فيه مقومات نجاح تجربة اقتصادية عراقية على غرار تجارة العالم المتقدمة.

الاقتصادي | العدد (1918) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) ايلول 2010

كيف تقدمت ألمانيا صناعياً؟

تفسير مفاجئ للمؤرخ الاقتصادي هوفنِر!

ترجمة/ عادل العامل

[تُرى، هل عاشت ألمانيا حقاً تجربة التوسع الصناعي السريع في القرن التاسع عشر نتيجةً لغياب قانون حقوق التأليف والنشر؟ حيث يؤكد مؤرخ ألماني أن التكاثر الهائل في الكتب، وبالتالي اتّساع المعرفة،هو الذي وضع الأساس لعظمة البلد الصناعية].

لقد بدأ البلد كله وقد استحوذ عليه شاغل القراءة، وأصيب بالولع المفاجئ بالكتب، حتى باعة الكتب، خلافاً للعادة وأدى في عام ١٨٣٦ بالناقد الأدبي ولفغانغ مينزل لأن يُعلن الألمان"شعباً من الشعراء والمفكرين"، كما يقول قرانك ثاديوز في مقاله هذا.

ويُوضح المؤرخ الاقتصادي أيكهارد هوفنر، ٤٤ عاماً، بأن"تلك العبارة الشهيرة قد أُسيء فهمها تماماً. فهي لا تشير إلى عظماء الأدب مثل غوته وشيلر، وإنما إلى حقيقة أن كتلة لا نظير لها من مادة القراءة كان يجري إنتاجها في ألمانيا". وقد بحث هوفنر تلك الذروة المبكرة للمادة المطبوعة في ألمانيا وتوصل إلى استنتاج مدهش. فخلافاً لإنكلترا وفرنسا المجاورتين، مرّت ألمانيا بانفجار لا نظير له في المعرفة في القرن التاسع عشر.

وكان المؤلفون الألمان خلال هذه الفترة يكتبون من دون توقف، فقد ظهر ١٤٠٠٠مطبوع جديد تقريباً في سنة واحدة عام ١٨٤٣. وقياساً في مقابل أعداد السكان في حينه، فإن هذا يصل تقريباً إلى مستوى اليوم، ومع أن الروايات كانت تُنشر أيضاً، فإن غالبية الأعمال المؤلفة كانت بحوثاً أكاديمية.

وكان الوضع في إنكلترا مختلفاً جداً، فوفقاً لعصر النهضة والتحرر البرجوازي، لا نرى إلا تقدماً بائساً في بريطانيا العظمى، كما يذكر هوفنر.

وفي الواقع، فإن ١٠٠٠ مطبوع جديد فقط كان يظهر سنوياً في انكلترا آنذاك - أقل عشر مرات مما كان يظهر في ألمانيا - ولم يكن هذا من دون عواقب، حيث يعتقد هوفنر بأن سوق الكتب الضعيفة تاريخياً هي التي جعلت إنكلترا، القوة الكولونيالية، تضيّع صدارتها خلال مدة قرن، بينما لحقت بها دولة ألمانيا الزراعية المتخلفة سريعاً، لتصبح أمة صناعية متطورة بالمستوى نفسه في عام ١٩٠٠.

بل أن ما يُجفل أكثر هو العامل الذي يرى هوفنر أنه تسبب في هذا التطور، ففي رأيه، أن قانون حقوق التأليف والنشر، المؤسس مبكراً في بريطانيا العظمى في عام ١٧١٠، وليس أي شيء سواه هو الذي شلّ عالم المعرفة في المملكة المتحدة.

أما ألمانيا، فلم تزعجها فكرة حقوق التأليف والنشر لوقتٍ طويل. وكانت بروسيا، أكبر ولايات ألمانيا آنذاك، قد أدخلت قانون حقوق التأليف والنشر في عام ١٨٣٧، لكن انقسام ألمانيا المتواصل إلى ولايات صغيرة كان يعني أن من غير الممكن فرض القانون على امتداد الإمبراطورية إلا بالكاد.

إن بحث هوفنر الجادّ يعد العمل الأكاديمي الأول الذي يدقق في تأثيرات حقوق التأليف والنشر على امتداد فترة طويلة نسبياً من الزمن وهو مستند على مقارنة مباشرة بين بلدين، وقد تسببت نتائجه في حراك بين الأكاديميين. فحتى الآن، كان يُنظَر إلى حقوق التأليف والنشر باعتبارها إنجازاً عظيماً وضمانة لسوق كتب مزدهرة. والمؤلفون، وفقاً للاعتقاد التقليدي، مدفوعون للكتابة فقط إذا عرفوا أن حقوقهم ستلقى حمايةً. مع هذا، فإن مقارنة تاريخية، في الأقل، تصل إلى استنتاج مختلف الآن. فقد استغل الناشرون في إنكلترا احتكارهم من دون حياء. وكانت الاكتشافات الجديدة تُنشر بشكلٍ عام بطبعات محدودة من ٧٥٠ نسخة في الحد الأقصى وتُباع بسعرٍ يتجاوز في الغالب الراتب الأسبوعي لعامل متعلم.

وقد حصل ناشرو لندن البارزون على أموال طيبة جداً بهذا الترتيب، وراح بعضهم يقودون عربات مذهّبة في أنحاء المدينة. وكان زبائنهم من الأثرياء والنبلاء، واعتُبرت كتبهم من سلع الترف والرفاهية. وكان

أصحاب المكتبات القليلة الموجودة بالفعل يقيّدون المجلدات الثمينة بالسلاسل إلى الرفوف لحمايتها من اللصوص المحتملين.

أما في ألمانيا، خلال الفترة نفسها، فكان للناشرين منتحلون باستطاعتهم إعادة طبع كل منشور جديد وبيعه بسعر رخيص من دون خوف من العقاب. وكان الناشرون الناجحون هم أولئك الذين يتبعون طريقة محنكة في مواجهة هذه النسخ المقلّدة فيبتكرون شكلاً للنشر ما يزال شائعاً إلى اليوم، وذلك بإصدار طبعات مرتفعة الثمن لزبائنهم الأثرياء وطبعات ورقية الغلاف منخفضة الثمن لعموم الناس.

وهذا خلقَ سوق كتب مختلفة جداً عن تلك التي وُجدت في إنكلترا. فقد كانت الكتب الأفضل مبيعاً ومؤلفات الأكاديميين تُقدَّم للجمهور الألماني بأعداد كبيرة وبأسعار منخفضة للغاية."وهكذا فإن آلافاً كثيرة من الناس في الزوايا المخفية من ألمانيا، الذين لم يكن بوسعهم التفكير شراء كتب لغلاء أسعارها، كوّنوا لهم معاً، شيئاً فشيئاً، مكتبة صغيرة من الكتب المعاد طباعتها"، كما كتب المؤرخ هنريك بينسين بتحمّس في حينه. وإمكانية القراءة الواسعة هذه حثّت العلماء بوجهٍ خاص على نشر نتائج أبحاثهم. وفي تحليل هوفنر،"فإنّ شكلاً جديداً تماماً من نقل المعرفة إلى جميع الناس قد رسخ نفسه". لقد كانت الطريقة الوحيدة لنشر معرفة جديدة التي يعرفها الناس آنذاك هي التعليم اللفظي من أستاذ أو دارس scholar في جامعة. والآن، وفجأةً، هناك حشد من البحوث الرفيعة المستوى راحت تنتقل في كل مكان من البلد.

وجاء في تقرير لـ"صحيفة الأدب"في عام ١٨٢٦ أن"أغلبية المؤلفات تنشغل بالمواضيع الطبيعية من كل الأنواع وخاصةً التطبيق العملي لدراسات الطبيعة في الطب، والصناعة، والزراعة، وغيرها"، وأصدر الدارسون بشكلٍ وافر وسريع كراريس وكتيبات في موضوعات متنوعة مثل الكيمياء، والميكانيك، والهندسة، والبصريات وإنتاج الحديد.

أما في إنكلترا خلال الفترة نفسها، فإن حلقة من النخبة انغمست في شريعة تعليمية كلاسيكية مركّزة أكثر على الأدب، فلسفياً، ولاهوتياً، وتاريخياً، ولغوياً. ولم تكن كتيّبات التعليم العملي التي يجري إصدارها جماهيرياً في ألمانيا في مختلف الموضوعات، من إنشاء قنوات الري إلى زراعة الحبوب، في متناول الكثيرين في إنكلترا، ويوضح هوفنر ذلك بقوله"في بريطانيا العظمى، كان الناس معتمدين على طريقة من القرون الوسطى في الإشاعة من أجل نشر هذه المعرفة المفيدة الحديثة".

ولقد خلق تكاثر المعرفة الألماني وضعاً يتّسم بالفضول ليس من المرجّح أن يكون قد لاحظه أي واحد إلا بالكاد في حينه. فنجد، على سبيل المثال، سيغيسموند هيرمبستات، وهو بروفيسور في الكيمياء والصيدلة في برلين، الذي لفّه نسيان التاريخ منذ ذلك الحين، قد كسب من المكافآت المالية عن كتابه"مبادئ الدباغة الجلدية"المنشور في عام ١٨٠٦ أكثر مما كسبته المؤلفة البريطانية ماري شيلي عن روايتها"فرانكينشتاين"، التي ما تزال شهيرةً حتى يومنا هذا.

لقد كانت التجارة بالأدب التقني قويةً جداً إلى حد أن الناشرين كانوا قلقين على الدوام بشأن كفاية الكمية التي لديهم للتجهيز، وقد أعطت هذه الحال حتى المؤلفين العلميين الأقل موهبةً وضعاً تساومياً جيداً في علاقتهم بالناشرين. وأضاف الكثير من الأساتذة لرواتبهم دخلاً مادياً آخر من نشر الكتيّبات وكراريس المعلومات.

ويوضح هوفنر بأن ذلك وضع الأساس للغرَنْدَيرزيت Gründerzei، أو فترة التأسيس، وهو التعبير المستخدم لوصف التوسع الصناعي السريع في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر. وقد أنتجت تلك الفترة لاحقاً عدداً من الأقطاب الصناعيين مثل ألفريد كروب وويرنر فون سيمينس.

ولم يصب الانهيار في سوق الأدب العلمي حتى حين أصبح قانون حقوق التأليف والنشر تدريجياً راسخ الأساس في ألمانيا في أربعينيات القرن التاسع عشر. وعلى كل حال، فإن الناشرين الألمان قد ردّوا على الوضع الجديد بطريقة تقييدية تذكّر بزملائهم البريطانيين، إذ رفعوا الأسعار وقضوا على سوق الأسعار المنخفضة.

وأخذ المؤلفون، وقد ضمنوا الآن حقوقهم في أعمالهم الفكرية، يتضايقون في الغالب من هذا التطور، فكتب هينريك هاينه، مثلاً، إلى ناشره جوليوس كامب في ٢٤ أكتوبر ١٨٥٤، قائلاً بطريقة مزاجية حادة:"بموجب الأسعار المرتفعة إلى حد بعيد التي وضعتها، فإني قد لا أرى إلا بالكاد نسخةً ثانية من الكتاب في أي وقتٍ قريب. لكن لا بد لك أن تحدّد أسعاراً أقل، عزيزي كامب، وإلاّ فإني لا أرى في الواقع لماذا كنت متساهلاً هكذا بشأن منافعي المادية".

عن/ SPIEGEL ONLINE

الكساد قد انتهى (رسميا)

ترجمة/ المدى الاقتصادي

لقد انتهى الكساد الاقتصادي رسميا في شهر حزيران عام ٢٠٠٩ وذلك طبقا لما جاء من اللجنة التجارية للمكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية وهو الحاكم الرسمي لإصدار هذه التواريخ.

وكما توقع العديد من الاقتصاديين فأن هذا التاريخ الرسمي المعلن هو السبب الذي أدى إلى أن يكون هذا الكساد الاقتصادي الأطول منذ الحرب العالمية الثانية. حيث بدأ هذا الركود في شهر ايلول/سبتمبر في عام ٢٠٠٧ ودام ما مدته ١٨ شهرا.

حتى الآن يعد هذا الكساد الاقتصادي الكساد الاقتصادي الأطول من بعد الكسادين الذي حصل احدهما في ٥/١٩٧٣ و٢/١٩٨١ والذي دام كل منهما ١٦ شهرا.

بينما يؤكد الاعلان الجديد عن تاريخ نهاية الكساد ما يشك به العديد من الناس حيث إن الكساد الذي حصل في ٩/٢٠٠٧ هو الكساد الاقوى منذ الكساد الكبير وذلك بمعيار فقدان الوظائف على الاقل.

تعتمد تواريخ الكساد والانتعاش الاقتصادي على مؤشرات اقتصادية مختلفة بما فيها الناتج المحلي الاجمالي والدخل والبطالة والإنتاج الصناعي ومبيعات الجملة والتجزئة.

وعادة ما تنتظر تلك اللجنة ان تعلن عن تحول الوضع الاقتصادي الى الأحسن حتى مع وقوع الكساد لأنها تستند الى سلسلة من البيانات الاقتصادية التي تؤكد أن الاقتصاد يميل إلى منحى جديد.

ويأخذ المكتب بعين الاعتبار بان الكساد الاقتصادي تعريفا يعني الفترة التي يصل فيها الاقتصاد إلى أدنى مستوياته التي يصل اليها وليس العودة الى سابق نشاطه.

"وفيما يخص تحديد ظهور ذلك في شهر حزيران من عام ٢٠٠٩ فأن اللجنة لم تخلص إلى أن الظروف الاقتصادية منذ ذلك الشهر قد اصبحت ايجابية او ان الاقتصاد قد رجع الى العمل بطاقته الطبيعية لكن بدلا من ذلك حددت اللجنة ان الكساد الاقتصادي قد انتهى والانتعاش قد بدأ في ذلك الشهر"هذا ما قاله المكتب.

وقامت اللجنة بالاجتماع مسبقا في شهر نيسان/ابريل لتحدد فيما لو انه يمكن اعلان نهاية الكساد الا انهم قرروا ان البيانات لا تزال غير مقنعة. ومنذ ذلك الوقت فأن مكتب التحليلات الاقتصادية قد أطلق إحصائيات منقحة للدخل ونمو الإنتاج خلال السنوات الماضية حيث ان اضافة هذه المعلومات الجديدة ساعد في دفع اللجنة نحو إفصاح نقطة التحول.

"ذلك الأمر أعطانا صورة نهائية لما حدث في عام ٢٠٠٩"هذا ما قاله روبرت جي غوردون وهو عضو في اللجنة ولما يزيد عن ثلاثين عاما وأستاذ اقتصادي في جامعة نورثويسترن."وصولا عند هذه النقطة فأننا لسنا بصدد الحصول على معلومات جديدة لدراسة المسألة حتى شهر تموز يوليو من العام٢٠١١ومن ذلك أدركنا انه ان كنا على الطريق للقيام بشيء ما فيجب علينا القيام به في الوقت الراهن".

وقال الاستاذ غوردون ان جميع المؤشرات التي نظرت اليها اللجنة كانت في الوقت ذاته في ادنى مستوياتها في شهر حزيران عام ٢٠٠٩ الأمر الذي جعل ذلك الشهر اختيارا سهلا لأن يكون نقطة تحول رسمية.

وكان التوقع الأساسي لهذا الاتجاه هو نسبة العمل والتي وصلت الى ادنى مستوياتها بعد مضي ستة اشهر في شهر كانون الاول/ديسمبر عام ٢٠٠٩. ان فترة البطء هذه قادت العديد الى الاشارة الى ان الفترة الحالية هي فترة"تعاف من البطالة"وقد عزز كذلك الآراء التي تقول أن سوق العمل الضعيف يجب أن يلعب دورا اكبر في تحديد تواريخ بدايات ونهايات الكساد الاقتصادي. وأشار السيد غوردون إلى ان فترة البطء التي مر بها الاقتصاد بين التحول في الناتج المحلي الإجمالي والتحول في سوق العمل كان حتى أسوأ من المدة التي عقبت الكساد في عام ٢٠٠١. "وفي هذا الجزء من الأحداث استمرت نسبة البطالة بالازدياد وعلى مدى ١٩ شهرا بعد انحسار الانتاج"وأضاف قائلا"وعلى اية حال من الاحوال كان ذلك التوقيت المعلن ضعيفا جدا هذه المرة وذلك بسبب وضع نسبة البطالة في الخانة الأهم فيما يخص إصدار التواريخ".

وقال كذلك:لقد كان حجم الخسائر في الوظائف اكثر سوءا في الركود الذي حصل في ٩__٢٠٠٧.

وفي المدة المحصورة بين شهر كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٧ الى شهر حزيران ٢٠٠٩ فأن الاقتصاد الامريكي قد خسر نسبة بلغت اكثر من خمسة بالمئة من فرص العمل غير الزراعية بينما خسر الاقتصاد اكثر من ستة بالمئة من تلك الوظائف خلال شهر كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٩ وهو الشهر الذي انخفضت فيه نسبة العمالة.

ومن حيث نسبة البطالة التي قاستها العديد من المسوحات الحكومية والتي تأخذ بعين الاعتبار الناس الذين يبحثون فعليا عن العمل فأن نسبة البطالة قد ارتفعت مؤخرا الى ١٠,١ في شهر اكتوبر/تشرين الاول.

ووصلت نسبة البطالة الى مستوى اعلى من المستوى المذكور آنفا وذلك في عام ١٩٨٢ حيث وصلت الى ١٠,٨ بالمئة.

إلا أن تركيبة القوة العاملة بدت مختلفة جدا في الثمانينيات فلقد كانت تلك التركيبة أكثر وكان نسب البطالة تميل الى ان تكون اكثر ارتفاعا بين الشباب.

وعلاوة على ذلك فأن القيام بإحصاء البطالة والتي يأخذ بعين الاعتبار الناس الذين يعملون لجزء من الوقت في حين انهم يريدون العمل بدوام كامل وكذلك الناس الذين تخلوا عن البحث عن العمل تماما يظهر ان نسبة البطالة هذه المرة اسوأ بكثير من اي نسبة كانت عليها في اي من فترات الكساد التي حصلت بعد الحرب.

اما من حيث تأثير التضخم على تراجع الإنتاج فأن الركود الاخير هو الاشد قسوة منذ الحرب العالمية الثانية وذلك طبقا لما قاله روبيرت اي هال وهو استاذ في الاقتصاد في جامعة ستاندفورد في امريكا ورئيس اللجنة.لكن يقول بعض الاقتصاديين ان المقياس الافضل سيكون الى اي مدى سينخفض الانتاج مقارنة بنمو الاقتصاد"الطبيعي".

ويقول السيد غوردون بأنه لا يعتقد بأن الاقتصاد متجه نحو"ركود مزدوج"حيث ان اللجنة بذاتها ليست مشغولة بالتخمينات والتنبؤات لأن نزعات الدخل والوظائف تشير الى ان الاقتصاد لا يزال بطيئا الا انه من المحتمل سيتجه نحو الصعود.

لكن النمو الضعيف منذ الهبوط الذي حصل في شهر حزيران ٢٠٠٩ لا يزال مقلقا وعلى نحو مفرط. حيث ان الكساد القوي والعميق الذي حصل في الثمانينيات قد تبعته عودة كبيرة في النمو أما التعافي الاقتصادي الحالي فأنه بالكاد يمشي متثاقلا.

"ما هو فريد حقا في هذا الركود هو كل من نسبة البطالة وبطء التعافي الاقتصادي"هذا ما قاله غوردون مضيفا:"ذلك الأمر لم يحدث مسبقا فلقد مررنا سابقا بفترات كساد حادة تتبعها غالبا فترات نشاط اقتصادي قوية وذلك في الثمانينيات. ولقد مررنا في التسعينيات وفي ٢٠٠١ بفترات تعافي اقتصادي بطيئة إلا أن فترات الركود تلك كانت خفيفة الأثر لذا لم يكون لبطء التعافي تأثير كبيرا".

ويعتقد البروفيسور غوردون ان الاقتصاد يحتاج الى نمو إنتاجي يمتد إلى فترة طويلة وبنسبة ٢,٥ بالمئة ليحافظ على نسبة البطالة.

الا ان نسبة النمو السنوية والتي تبلغ ١,٦ في الربع الثاني هذه السنة وكذلك التوقعات التي تقول إن الربع الثالث لن يكون أفضل بكثير من هذا الربع تشير إلى أن نسبة البطالة سترتفع تكثر في الشهور القادمة. هذا ما قاله السيد غوردون.

تأثير (اليوان) الصيني على الاقتصاديات الاخرى

ترجمة/ إسلام عامر

إذا قضيت الكثير من الوقت مع المسؤولين والاقتصاديين الصينيين فأنك ستسمع الكثير من الكلام حول الين الياباني في الثمانينيات.

ففي تلك الأيام كان الاميركيون قلقين حيال الصادرات اليابانية القادمة إلى بلدهم وبقدر قلقهم نفسه من الصادرات الصينية في يومنا هذا. لذا فأن الولايات المتحدة دفعت اليابان إلى أن تزيد من قيمة الين وذلك من خلال جعل اسعار الصادرات اليابانية اكثر غلاء والصادرات الأمريكية إلى اليابان اكثر رخصا. واطاعت طوكيو ذلك الأمر وارتفع الين بحوالي 50 بالمنة من 1985 الى 1987.

وعلى الرغم من تواصل مجيء الواردات الا ان العجز التجاري توسع من ٩٤ مليار دولار الى ١٠٨ مليارات دولار في عام ١٩٨٥. فلم يكن ارتفاع الين كافيا ليوقف نمو الشركات مثل سوني وتويوتا. فلديهم الكثير من المميزات بما فيها تكاليف العمل المنخفضة.

إن العبرة المأخوذة من هذه القصة الصينية هي انه على الرغم من وجود ارتفاع قوي في الرنمبيني(اليوان) فأنه ليس بالضرورة ان يساعد الاقتصاد الامريكي"حيث من الممكن ان لا يكون لقيمة الرنمبيني تأثيرا كبيرا أو حتى اي تأثير على الاطلاق"هذا ما قاله فان غانغ وهو اقتصادي ومستشار حكومي سابق الأسبوع الماضي في اجتماع له مع اقتصاديين أمريكيين وسياسيين.

وكذلك فان الرنمبيني القوي لن يكون حلا سريعا لمشاكلنا الاقتصادية. فليس الين هو الموازن الوحيد هنا حيث ان الرنمبيني بحد ذاته قد ارتفع إلى ٢١ بالمئة امام الدولار من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨ واستمر العجز التجاري بالتوسع.

لكن لا يوجد هناك اي شك في ان العملة الصينية ستبقى مقيمة بأقل من قيمتها وربما بنسبة عشرين بالمئة.

حيث أن الاقتصادات بسيطة بما فيه الكفاية وينبغي على الطلب الكبير على السلع الصينية ان يرفع من سعر عملتها لكن بكين تتدخل لمنع حصول ذلك.

ان جعل الصين تتوقف سيكون أمرا حاسما لتصحيح الموازنة الاقتصادية العالمية.

حيث سيساعد الرنمبيني القوي الناس الصينيين ـــ المتعطشين للحصول على حياة ذات معايير أفضل ويساعدهم على شراء المزيد من السلع والخدمات وسيساعد بقية العالم في أن ينتج المزيد لكن التغيير لن يحصل في ليلة وضحاها.

ان الحزب الصيني الشيوعي قد مر بعشرين سنة جيدة وذلك من خلال اتخاذ تغييرات تدريجية جعلته يرى الفوائد تتراكم أمام ناظريه. فعلى ارض الواقع يعد ذلك الأمر هو من أفضل ما نتمناه أن يحصل مع الرنمبيني.

ويمكن أن يكون ذلك الأمر هو الدرس الثاني الذي يجب تعلمه من الكلام الذي يقال عن الين حتى لو ان المسؤولين الصينيين يميلون الى ترك جزء من هذا الكلام او الأقاصيص.

ويبدو للوهلة الأولى أن التغيير الكبير في سعر الصرف يجب إن يكون له تأثير فوري. ولا يمكننا إنكار وجود بعض التأثير له.

ولكن للعجز التجاري الذي حصل في الثمانينيات في اليابان اكثر اتساعا مما كان عليه لولا ارتفاع الين.

وثمة سببين رئيسين في أن ارتفاع الرنمبيني لن يقود إلى زيادة سريعة في التوظيف في الولايات المتحدة.

السبب الأول هو أن الصين والولايات المتحدة ليسا البلدين الوحيدين في العالم. فالعديد من المنتجات التي نتصور بأنها مصنوعة في الصين مثل الاي فون تم تجميعها في واقع الأمر في الصين. فالأجزاء ذات النهاية ذات الجودة العالية تأتي من البلدان الأغنى مثل إسرائيل او جنوب كوريا. اما الأجزاء الرئيسة فيتم صنعها في البلدان الأفقر مثل الفيتنام.

فالقيمة الكلية للمنتج تحصى فقط بالنسبة للعجز التجاري بين الولايات المتحدة والصين.

فأن كون الرنمبيني اقوى على اية حال من الأحوال سيؤثر فقط بجزء العمل المنتج في الصين وإذا ارتفع الرنمبيني بما فيه الكفاية فان بعضا من هذا العمل سينتقل وببساطة إلى بلد آخر مثل فيتنام (حيثما يبلغ معدل الدخل الفردي ما يقارب الـ٣,٠٠ دولار مقارنة بـ٦,٥٠٠ دولار في الصين). إن مثل هذا الانتقال لن يساعد على تقريب عجزنا التجاري ككل.

بينما يذهب بعض المسؤولين الصينيين لحد الآن في اقتراحهم بأن قيمة الرنمبيني لا تجدي إلا بالقليل من الاختلاف. وهذا أمر خاطئ حيث أن اقتصاد الصين الآن كبير بما فيه الكفاية لكي تكون عملته ذات تأثير. لكن الأمر معقد عما بدا عليه في بادئ الأمر.

أما السبب الثاني فهو عدم النظر إلى أن سعر الصرف هو علاج كامل للاقتصادات فهو مثل البوارج التي تميل للحركة البطيئة.

فنادرا ما تحرك الشركات الإنتاج في غضون أسابيع. فأن كانوا يتعاملون مع مزود صيني فأنه من الارخص ان يبقون مع ذلك المزود حتى وان كانت ارتفعت الاسعار وافضل من البحث عن مزود جديد في بلد آخر.

وتعد أعمال السيارات من الأمثلة الجيدة على هذا ما يمكن تغيره. فتلك الصناعة تبدو أساسا وكأنها تنتمي الى القصة الصينية وذلك لأن ذلك الأمر له علاقة كبيرة مع الصادرات الامريكية مما هي مع الواردات الصينية. لكن الصادرات تعني الكثير للوظائف الأمريكية على اية حال.

وكما هي الحال مع من يزور الصين للمرة الاولى فأني دهشت لهذا العدد الكبير من انواع سيارة بيوك هناك، ففي ازدحام مروري واحد يمكنك أن تجد العديد من سيارات البيوك التي تمشي متمهلة بجانب سيارتي.

لسوء حظ صانعي السيارات الأمريكيين فأنه لا توجد أية سيارة بيوك كبيرة مصنوعة في الولايات المتحدة. حيث ان بيوك تصدر تلك السيارات ذات المواصفات الرياضية الى الصين فقط بينما تصنع بقية عرباتها محليا وبمشاركة الصينيين. والحال نفسه مع بي ام دبليو حيث انها تصنع من ثلاثة إلى خمسة أنواع وتشحن سبع سلاسل غالية الثمن وكذلك سيارات زت الرياضية.

مع الرنمبيني الأكثر قوة يمكنك ان ترى كم من صناع السيارات قد رسموا الخط الفاصل في أماكن مختلفة وخصوصا عندما تزدهر سوق صناعة السيارات.

وتمثل الصادرات الأمريكية إلى الصين أمرا مهما. حيث انها تساوي ٨٣ مليار دولار هذه السنة حيث ارتفعت من ٦٨ مليار دولار العام الماضي ومن ٢١ مليار دولار قبل عقد مضى. حيث تعادل عشرة مليارات من النمو في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب ٨٠,٠٠٠ من الوظائف بالمتوسط. لذا فان اي عشرة مليارات اضافية من البضائع المباعة للصين ستكون أشبه ببرنامجها التحفيزي الخاص.

وكما هي الحال مع اي من المحفزات الاقتصادية فأن هذا النوع يتطلب بعض السياسة مثل الضغط على الصين ومفاوضتها. فسيتوجب على الشركات مثل جينيرال اكيتريك ومايكروسوفت وغيرها أن توضح أن نموها في الصين يعتمد على اتخاذ الحكومة لأمر حقوق الملكية على محمل الجد وعلى كونها أكثر انفتاحا مع الأجانب.

وكما اخبرني احد المدراء التنفيذيين الاوربيين في احد المؤسسات الصينية التكنولوجية"ان الاجانب لا يمكنهم عمل اي شيء هنا".

يجب على الولايات المتحدة والبلدان الاخرى في هذه الاثناء ان تتطلع الى اي نفوذ من شأنه ان يقلل من التعريفات الكمركية والحواجز الاخرى وان تدفع الرنمبيني نحو الأعلى.الصين حريصة على شراء التكنولوجيا المتقدمة على سبيل المثال وليس كل البنود المدرجة على قائمة الولايات المتحدة المحرمة هي حقا مسائل تتعلق بالأمن القومي. وقد بدأت إدارة أوباما بتقليل هذه القائمة.

وبطبيعة الحال فن ثمة قوائم امام الكونغرس تهدد بوضع تعريفات جمركية جديدة على الواردات الصينية.

من المؤكد ان تلك القوائم قد جذبت انتباه الصين. حيث انها تمثل موضوعا ساخنا في بكين أكثر مما هو كذلك في واشنطن حيث انه يملأ الصحف والإذاعات.

ان الجزء الأصعب الآن هو استخدام التهديد الموثوق للتعريفات الجمركية لإقحام زيادة أسرع في سعر الرنمبيني والذي لم يرتفع الا بـ١,٦ بالمئة منذ ٢٠٠٨.

عن/ النيويورك تايمز

الاقتصادي | العدد (1918)السنة الثامنة -الثلاثاء (28) ايلول 2010

المرصد الاقتصادي

هل أن ارتفاع أسعار المواد الإنشائية سبب غلاء العقارات السكنية

بغداد/ علي الكاتب

تجارة العقارات السكنية التي كانت تعاني من ركود وكساد اقتصادي واضح خلال الأعوام الماضية بسبب تردي الوضع الأمني، إلا أن الحال تغير كثيرا في الوقت الحاضر حيث أن أسعارها في جميع المناطق السكنية في بغداد وعموم المحافظات تشهد ارتفاعاً ملحوظا غير مسبوق سواء للدور او للعمارات السكنية والأراضي السكنية والتي تعد تجارة رائجة هذه الأيام.

وقال ساجد عبد الله موظف في وزارة المالية: من أهم أسباب ارتفاع أسعار العقارات هي ارتفاع أسعار المواد الإنشائية وعدم الالتزام بالتسعيرة الرسمية التي كانت محددة سابقا والتحسن الأمني الذي شجع المواطنين على شراء وبيع العقارات وقطع الأراضي حتى في المناطق التي كانت توصف بالساخنة وعودة كثير من العائلات المهجرة والمهاجرة وتفاقم أزمة السكن مع الزيادة السكانية المستمرة مع الوقت،إضافة إلى التوجه نحو بناء المشاريع العمرانية في عدد كبير من المناطق مما أسهم في زيادة الطلب على المواد الإنشائية وغيرها من الأسباب.

وليد الحميري صاحب شركة لتجارة العقارات وقطع الأراضي في منطقة السيدية أكد أن انتعاش تجارة العقارات في هذه المنطقة أسهمت بتنشيط عمليات البيع والشراء لتلك العقارات لتصبح الأسعار مرتفعة والتي أصبحت لا توازي القدرة المالية للمواطن العراقي خاصة محدودي الدخل منهم بما يخالف الفترة الماضية التي شهدت كسادا واضحا في هذه التجارة بعد أن أصبح المواطن مترددا في بيع وشراء العقارات والقطع السكنية لتصبح آخر ما يفكر به المواطن، لتنخفض أسعار المنازل بشكل كبير وليصبح من يبيع منزله هو الخاسر ومن يشتري هو الرابح فالفارق في الأسعار كبير جدا بين تلك الفترة، والآن،كما ان المنازل الصغيرة هي المفضلة في الوقت الحاضر، إذ سرعان ما نعرض احد المنازل الصغيرة او المشتملات ويقبل المواطنين على الشراء وهي الأخرى في تصاعد مستمر بسبب زيادة الإقبال عليها لتصبح العائلات الكبيرة تفضل السكن فيها لرخص أسعارها مقارنة بالمنازل الكبيرة.

فيما قال احمد صالح موظف متقاعد يسكن في منطقة حي الغدير ببغداد إن حل هذه الأزمة المتفاقمة يوما بعد يوم في قيام الدولة بتوزيع قطع الأراضي السكنية وتوزيع المواد الإنشائية وبناء مجمعات سكنية كبيرة تكفي لسد الحاجة الفعلية من المواطنين للمساكن هذه الأيام، بعد أن أصبح شغل المواطن الشاغل حاليا خاصة شريحة الشباب والخريجين الذين يريدون بناء حياتهم الجديدة وبدءها بشراء منزل صغير، ومحاسبة الجشعين من اصحاب (سكلات)المواد الانشائية والمقاولين الجشعين وهي من اهم اسباب معاناة المواطنين في ارتفاع اسعار العقارات.

المدير المفوض لشركة حلول الإنشاءات العقارية موسى الحطاب قال ان الحل يكمن في تدخل الجهات الحكومية بشكل عاجل لان المشكلة في تفاقم مستمر وتجاهلها يؤدي إلى عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والمتضرر الأول والأخير هو المواطن البسيط واعتماد خطط كبيرة لبناء المجمعات السكنية الكبيرة والعملاقة وإسكان اكبر عدد من المواطنين، والتركيز على مدينة بغداد التي تعاني بشكل كبير هذه الأيام على خلاف نظيراتها من المدن الأخرى التي عانت من مشكلات اقل تأثيرا وهي برغم ذلك قامت ببناء مشاريع إسكانية كبيرة خاصة والزائر الى مدن شمالنا الحبيب يرى بناء مجمعات سكنية تقدر بسبعة عشر الف وحدة سكنية من المؤمل لها ان تقضي على ازمة السكن بشكل نهائي في تلك المحافظات،فيما مدينة بغداد وهي العاصمة لا تزال تعاني من أزمة سكنية وارتفاع كبير في أسعار العقارات السكنية من دون وجود مشاريع لبناء مجمعات سكنية التي لم نرها منذ ثمانينيات القرن الماضي ولحد الآن، والاستفادة من الشركات الاستثمارية والقطاع الخاص في هذا المجال لتفعيل الاستثمار في هذه المجالات والذي من شأنه تحقيق عدة فوائد منها القضاء على الأزمة المتفاقمة في السكن والحد من ارتفاع أسعار العقارات وقطع الأراضي السكنية من جهة وتنشيط عجلة الاقتصاد في البلاد خلال المرحلة الراهنة التي تعد مرحلة تحد في نهوض الاقتصاد الوطني وتحسن جميع مستوياته، وكذلك تحقيق ايجابيات أخرى منها القضاء على البطالة وتشغيل الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة التي تعاني من عدم توفر فرص العمل في الوقت الراهن وتشغيل المعامل المختصة بصناعة مواد البناء والإنشاءات وتنشيط قطاع النقل وغيرها.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصحيح اللغوي: مروان عادل

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

الشفافية والبنك المركزي

■ عباس الغالبي

تعد مبادئ الشفافية أو الافصاح غاية في الاهمية فيما يتعلق بتدفق المعلومات ونشرها في وسائل الاعلام والنشر المختلفة، حيث امتنع العراق بحكم سياساته الاقتصادية المنغلقة لعقود خلت عن الافصاح واعتماد معايير الشفافية،الا بعد استعادة جزء منها عبر اتفاقياته مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٩. اذ شكل دخول العراق في هذا المعيار نجاح البنك المركزي العراقي في استعادة موقعه كدولة ضمن مجموعة الدول التي تتناول المجموعة الاحصائية المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.وبحسب الخبراء فأنه منذ مطلع العام ٢٠٠٨ بعد انقطاع دام قرابة ثلاثة عقود، حيث حجبت الشفافية لتتضح صورة ثانية للبلاد عبر مجموعة الاحصاءات المالية والنقدية ذات الصلة بعمل السياسة النقدية التي اخذت تغطي الاعوام منذ العام ٢٠٠٤ وحتى الوقت الحاضر ورافق ذلك البدء بنشر احصاءات ميزان المدفوعات العراقي منذ العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠٠٨.

ولكن الاعتراضات التي تبديها اوساط اقتصادية واخرى سياسية على عمل البنك المركزي العراقي وخاصة فيما يتعلق بتدفق المعلومات، فأنها لاتستند الى معطيات واقعية تعضد هذا الطرح المغرض الذي نراه يندرج في اطار السعي غير العلمي للنيل من البنك المركزي الذي نجح بحسب المعطيات الواقعية في انتهاج سياسة نقدية متوازنة خلقت نوعا من الاستقرار النقدي والمالي في وقت يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية وبنيوية بحاجة الى جملة من الاصلاحات على المستويات كافة.

> من هنا فأن الشفافية تعد من المرتكزات الاساسية في عمل البنك المركزي العراقي كمؤسسة مستقلة تتعامل مع متغيرات تكاد تكون صعبة في النظام النقدي الذي لايمكن ان ينفصل عن النظام الاقتصادي وامكانية استقراره، حيث تبرز الاهمية القصوى لاعتماد هذه المعايير في التعامل مع هذه المتغيرات، لاسيما وان العراق ارتبط في اتفاقيات عدة مع صندوق النقد الدولي تجعله في طور التعامل مع معايير تتسم بالوضوح والشفافية، في وقت مازالت الكثير من المؤسسات الحكومية تعاني من التزمت في اعتماد مبادئ تدفق المعلومات التي تعد ضرورة قصوى للاعلام الاقتصادي.

وحيث ان هنالك تلازما بين تدفق البيانات التي ينتجها الجهاز المركزي للاحصاء فيما يخص اسعار المستهلك التي تعتمد كأساس وكمرجعية عليا لقياس مستويات التضخم، وبين ماترفده الجهة الاحصائية المتخصصة في البنك المركزي العراقي من بيانات تؤكد مايسمى بالجدارة الائتمانية لتكوين مرجعية احصائية عن بيانات وحركية النظام النقدي والمالي ومدى تطور المؤسسات المالية في العراق مع ضرورة التأكيد على اعتماد مبدأ الافصاح والشفافية في تدفق المعلومات التي تعد حالياً غاية في الاهمية ليس للمؤسسات المالية العالمية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فحسب، بل حتى للرأي العام الذي يراقب عن كثب مديات وملامح تطور المؤسسات المالية العراقية.

ومن هنا فأن الشفافية تعد من المرتكزات الاساسية في عمل البنك المركزي العراقي كمؤسسة مستقلة تتعامل مع متغيرات تكاد تكون صعبة في النظام النقدي الذي لايمكن ان ينفصل عن النظام الاقتصادي وامكانية استقراره، حيث تبرز الاهمية القصوى لاعتماد هذه المعايير في التعامل مع هذه المتغيرات، لاسيما وان العراق ارتبط في اتفاقيات عدة مع صندوق النقد الدولي تجعله في طور التعامل مع معايير تتسم بالوضوح والشفافية، في وقت مازالت الكثير من المؤسسات الحكومية تعاني من التزمت في اعتماد مبادئ تدفق المعلومات التي تعد ضرورة قصوى للاعلام الاقتصادي.

ولان البنك المركزي العراقي كان من المؤسسات التي تعاملت بنوع من الجدية مع هذه المعايير، إلا ان هناك توجساً يلازم الكثير من مسؤولي البنك في عدم التعامل مع هذه الجدلية بسبب تداعيات الوضع السياسي والامني التي تلقي بظلالها في كثير من الاحيان على عمل البنك المركزي العراقي.

abbas.abbas80@yahoo.com